المبحث الثالث

مراجعات في كلام أبي الفتح

لا أريد ولا أستطيع أن أوسع الحديث في أبي الفتح بن جني ، لأن هذا باب آخر ، ثم هو عالم لا يُخْتَصَرُ ، لأن فكره أوْسعُ وأعْمَقُ من أن يوْجَز كلام فيه ، وليس من الوفاء أن نُوجِزَ كلامًا في علم رجل أعْطى هذه العربية الشريفة من الوقت والوكد والنُّفُوذ والصَّبْر ما أعْطى ، ثم استخرج وكشف عن مَدَافِنِ الحِكْمةِ في مبانيها ، وتصاريفها ، وتراكيبها ، واشتقاقاتها ما لم يَقَعْ عليه أحد قبله ولا بعده .

كُلُّ هدفي أن أدل طلاب العلم عليه ليسمعوه هو ، وليأخذوا عنه هو ، وليفتح لهم الأبواب التي فتحها في علم هذا اللسان الشريف ، والتى لا تزال من يومه تنتظر من يَدْخُلها ليُتِمَّ علمَ هذا الشيخ الجليل ، وقد كان من عادة أبي علي الفارسي أن يُنَبِّه إلى أبواب العلم ويذكر منها مسألة أو مسألتين ، ثم يأتي أبو الفتح ويواصل السير من حيث انقطع عمل شيخه ، ويُراجع ويَسْتَخْلِصُ ويُضِيفُ حتى تصير مسألة أبي علي بابًا من أبواب العلم النافع .

وقد وعى هذا المنهج الفَذَّ الذي كان عليه شيخه ففتح هو نَفْسُه أبوابًا من النظر والبحث في اللغة لم يَسْتَوْفِ الكلام فيها ، وهذه عادة كريمة من عادات

علمائنا ، وهي التنبيه إلى آفاق جديدة في البحث يتسع بها العلم ، ويَنْمُو ، ويتواصلُ اتساعهُ ونموُّهُ، ولا يتأتى هذا إلا لمن امتلك أدواتِ البَحْثِ والنظرِ، وامتلك مادة العلم ، واقتدر على إثارة ما خفي ، وما بطن ، ولا أعرف أحدًا تابع أبوابه التي فتحها كما تابع هو أبواب شيخه .

يقول شيخنا محمد علي النجار رحمه الله :

« لقد فتح ابن جني في العربية أبوابًا لم يتسَنَّ فَتْحُها لسواه ، ووضع أصولاً في الاشتقاق ، ومناسبة الألفاظ للمعاني ، وإهمال ما أهمل من الألفاظ ، وغير ذلك . وكان بذلك إمامًا يحتاج إلى أتباع يمضون في سبيله ، ويبنون على بحوثه ، وإذن لنَضَجَتْ أصولُه ، وبلغت أناها ، ، ولكنه لم يُرزق هؤلاء الأتباع »[1].

وكان أبو الفتح في كثير مما كتب يبحث عن ما وراء الأحكام من عِلل ، ثم يبحث فيما وراء العلل من أصول ضابطة ، وأقيسة تضَطِردُ ، وهذا مما لا يمكن الوصول إليه إلا بعد الفهم النافذ لدقائق تصاريف الأبنية ، والتراكيب ، ثم النفاذ من وراء هذا الفهم المستوعب النافذ إلى الأصول التي تجمعها ، والتى كانت قائمة في نفوس أصحاب اللغة ، وكانوا يعوّلون عليها في تصاريف لغتهم ، ويقطع ابن جني بأن العرب كانوا جميعًا يعلمون هذه الضوابط الخفيَّة ، والعلل المتسربلة ، وراء تصاريف اللسان ، وأنه كان لا يَخْفَى على صغيرهم وكبيرهم ، وعبيدهم ، وأحرارهم ، وعقد أبو الفتح لذلك بابًا جليلاً سماه « باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها »[2].

---

(١) مقدمة الخصائص صـ ٢٩ .

(٢) الخصائص ١/٢٣٧ .

وكان أبو الفتح كغيره من علمائنا يستصحبون أحوال أصحاب اللسان وهم يدرسون اللسان لأن هؤلاء أَوْدَعُوا في اللغة أسرارها ، ودفنوا فيها حكمتها وأصلوا أُصُولها وأرْهَفُوا عِلَلَها وأسرَارَها ، ولذلك يداخل النظر في اللغة بالنظر في طبع القوم الذين هم أصحاب اللغة ، واستخرجت أصولها وضوابطها من تحت ألسنة أصحابها .

ومن أدق وأرفع ما نبه إليه أبو الفتح في هذا السياق هو أن العرب الذين هم أصحاب اللغة كانوا شيوخ شيوخها الأوائل ، وأن العرب والأعراب هم الذين نبهوا كبار اللغويين إلى المباحث اللغوية والنحوية ، وأنهم هم أعني العرب والأعراب هم الذين فتحوا باب دراسة النحو ، وأن النحو والتصريف لم يكن فقط من استقراء وتتبع كلام العرب ، وإنما كان لأن العرب أيضًا حَدَّثُوا بأسرار لغتهم ، وأسرار صَنْعَتهم فيها ، يَعْنِي حدَّثُوا عن عِلْمهم بالأصول التي صارت نحوًا وتصريفًا ، وقد رَوَى أبو الفتح من ذلك ما روى ، ووضَّح ما غَمُض وبين كيف كانت هذه الأحاديث منهم أصْلاً من أصول العلم . من ذلك ما حدّثه به شيخُه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس قال سمعت عمارة بن عُقيل بن بلال بن جرير يقرأ ﴿ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ قرأها عمارة بنصب النهار من غير تنوين سابق فقلت له ما تريد؟ قال أردت «سابقٌ النهارَ» فقلت له فهلا قلته فقال لو قلته لكان أوزن»[1] أراد أثْقَل .

عمارة بن عُقيل يحدث بما يعلم من لغته ، ويحاوره أبو العباس النحوي ، وقد استخرج أبو الفتح من كلام عمارة بن عقيل ثلاثة أصول فتحت للنحاة ثلاثة أبواب .

---

(١) الخصائص ٢٤٩/١ .

الأول : صواب قول النحاة في بناء الكلام إن أصله كذا ، وهذا شائع في أبواب النحو ، كالحذف وإقامة المضاف مقام المضاف إليه ، والقطع والاستئناف ، ومصدره في كلام عمارة أن أبا العباس لما سأله عن مراده قدَّر تقديراً آخر وراء ما جرى به لسانه ، وحكى لغةً غير منطوقةٍ وراء اللغة المنطوقة ، والباب الثاني : الإشارة إلى العلل التي يعلل بها النحاة أسرار صَنْعَةِ العرب في لغتها ، وهذا باب مُتَّسِعٌ جدًّا ، كقولنا في سيد أصلها سيود اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فأبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، وهو مستنبط من قول عمارة لأن عمارة طلب الخِفَّة بحذف التنوين ، وقرأ سابقُ بدل سابقٌ يعني حذف من الكلام لتحصل الخفة فَنَبَّه السائلَ الشديدَ التَّيَقُّظِ لمعرفة سر صناعة العرب في لغتها ، والإعلال والإبدال والحذف لطلب التخفيف أكثر في العربية من أن يُحْصى وهذا أصله .

والباب الثالث هو : أن العرب قد يَدَعُون النُّطْقَ بالشيء وهو الأرجح لإيثار أمر آخر .

قال أبو الفتح مشيراً إلى أن علم أسرار العربية فتحه لعلمائها الأوائل أصحابُ اللغة أنفُسُهم من العرب والأعراب « ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها ، أحدها تصحيح قولنا إنَّ أصل كذا كذا ، والآخر قولنا إنها فعلت كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخِفّة . يَدُل عليه قوله لكان أوزن أي أثقل في النفس ، وأقوى من قولهم هذا درهم أوزن ، أي ثقيل له وزن ، والثالث أنها قد تنطق بالشيء غيره في أنفسها أقوى منه ، لإيثارها التخفيف »[1].

---

(١) الخصائص ٢٤٩/١ .

ويستخرج أبو الفتح باب الكلام في زيادة الحروف من مثل قولهم «سُمِّيتَ هانِئًا لتهنأ»؛ ففى هذه الجملة كلمة هانئ وتهنأ ، و الألف زائدة والتاء تسقط في هنئ . ومن هذا الباب قوله عليه السلام لقوم من العرب قال لهم «من أنتم»؟ قالوا «نحن بنو غيَّان» قال بل أنتم بنو رشدان ، فأشار عليه السلام إلى أن غيان من الغيّ ، ورشدان من الرشد ، وعقَّب ابن جني على هذا بقوله «فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة إن الألف والنون زائدتان؟ وإن كان عليه السلام لم يتفوَّه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغيِّ بمنزلة قولنا نحن إن الألف والنون فيه زائدتان وهذا واضح» .

ويذكر ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو قال سمعت رجلاً من اليمن يقول «فلان لغوبٌ جاءَتْه كتابي فاحْتقرها . فقلت له أتقول جاءته كتابي؟ قال نعم أليس بصحيفة؟ ويذكر أبو الفتح أن هذا الأعرابيَّ فتح بهذه الكلمة باب تأنيث المذكر ، وينبه أبو الفتح إلى أمر مهم جَعَل هذه الإشارات قادرة على أن تفتح أبوابًا في علم صناعة العربية ، هو أن العلماء الذين كانوا يسألون الأعراب ليستخرجوا ما في نفوسهم من سر لُغتهم كانوا في أشد حالات التأهُّبِ والتيقظِ وكانوا مُتَشَوفين لكل ما يصدر عن هؤلاء الأعراب ، مما يمكن أن يفتح لهم بابًا من أبواب الكلام في اللغة ، وكانوا متطلِّعين إلى أي خيط يأخذون بطرف منه،أو أي إضاءة تُغْريهم بالتقدُّم ولو نصف خطوة، وأمثال هذه الإشارات لا ينتفع بها غير المُحْتَشِد بجميع نفسه وعقله لفتح أبواب الكلام في سر الإعراب .

قال أبو الفتح «أفتراك تريد ابن أبي عمرو ، وطبقته ، وقد نظروا وتدبروا ، وقاسوا ، وتصرفوا ، أن يَسْمَعُوا أعرابيًّا جافيًا ، غفلا ، يُعلِّلُ هذا الموضع

بهذه العلة ، ويحتجُّ لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يَهْتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا فعلوا كذا لكذا؟ وصَنَعُوا كذا لكذا ، وقد شَرَع لهم العربيُّ ذلك ووقفهم على سَمْته وأمِّه»[1].

راجع مرة ثانية قوله «وقد شرع لهم العربيُّ ذلك ووقفهم على سمته وأمّه» وضَعْ إصْبَعك عليه ، وقل هذه هي اللَّبِنَةُ الأولى في بناء النحو ، وهذا سمت النحو وأمَّه ، وقد وضَعها العرب والأعراب بأيديهم ، وأخذ هذا السَّمْت والأَمَّ عنهم شيوخُ اللغة الأوائل ، مثل أبي عمرو وطبقته ، وهذا أول الغيث الذي تتابع بعد ذلك قطرُه .

وهذا يذكر بقول حازم القرطاجني «لم تكن العرب تستغن بصحة طباعها وجودة أفكارها عن تَسْديد طباعها ، وتقويمها باعتبار معاني الكلام ، بالقوانين المصححة لها ، وجعلها ذلك علمًا تتدارسه في أنديتها ، ويستدرك به بعضها على بعض ، وتبصير بعضهم بعضًا في ذلك وقد نقل الرواة من ذلك الشيء الكثير لكنه مُفَرَّقٌ في الكتب لو تتبعه متتبع متمكن من الكتب الواقع فيها ذلك لاستخرج منه علمًا كثيرًا موافقًا للقوانين التي وضعها البلغاءُ في هذه الصناعة»[2].

وأقول أيضًا اقرأ قوله «علمًا كثيرًا موافقًا للقوانين التي وضعها البلغاء في هذه الصناعة» وضع يدك عليه وقل هذا هو أصل قوانين البلاغة وأنها راجعة إلى العرب في جاهليتهم ، هذا هو التاريخ الحقيقي للعلوم ، وطالما قرأنا أن النحو أصله صحيفة سنسكريتية ، وأن البلاغة أصلها زبور يوناني وراجع هذا

---

(١) الخصائص ٢٤٩/١ .

(٢) منهاج البلغاء صـ ٢٦ .

وذلك لأننا لم نقرأ ما بين أيدينا على الوجه الذي يهدينا إلى أصول المعرفة، ويهدينا إلى رفض كلام من يتكلم بغير علم .

كان أبو الفتح شديد العناية بالبحث في العلل المُفْضِيةِ به إلى جمع الأدِلَّةِ على «ما أُودِعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ، وينطق به من علائق الإتقان والصنعة»[1].

وأنه عكف على استخراج مادة كتاب الخصائص الذي خلّصه لهذه الغاية زمانًا ، لأنه بناء علم جديد لا ينهمر غيثه بمراجعة عدة مصادر ، وإنما يأتيه قطرةٌ قطرةٌ من إعمال نظره في بعض الشذرات التي وقعت في كلام الأئمة من قبله ، وابن جني على «فارط الحال وتقادمُ الوقت» يَنْتَقى مادتَّهُ ويَعكف فكره عليها ، فيَنْجَذبُ الرأي والروية إليها ، يُصلح همله ويُرتِقُ خَلَلَهُ ويَعْتَقِدُ أنه أشرفُ ما صُنِّف في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنظر ، وأكثر هذا من كلامه .

وكأن أبا الفتح يعرض لنا قصَّة تأليف الكتاب في الذي اختصرناه من كلامه ، وأن قضيّة الكتاب ظلَّت زمانًا طويلاً ، وهي شغله الشاغلُ وأن أهَمَّ ما قصد إليه هو بيان الأصول التي اضَّطردَ قياسها ، وأن هذه الأصول التي اضطرد قياسها هي التي تكشف لنا ما أُودِعَتَه اللغةُ من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتقان ، وأن هذا في اللغة إنما كان كشفًا لأدق وأشرف علوم العرب هكذا يقول ابن جني وينسب الدقة للعرب أنفسهم لأن كل ما في هذه اللغة من فكر وسداد واضطراد ، واستقامة هو علم راسخ في نفس كل من يتكلمون بها ، والبحث في علم العربية هو بحث في علم العرب ،

(١) الخصائص ١/٢٤٩ .

والأعراب ، والذي أزكى حِسَّ أبي الفتح بهذا العلم هو كلام شيخه أبي علي ، وهذا هو الفرق بين من يُودِعون علمهم في صدور طلابهم ، ومن يُودعون علمهم في أوراقهم وكتبهم ، اشتدت حفاوة أبي علي باستخراج العلل وهو يعالج أسرار العربية ، فكان من طلابه من انقطع لهذه العلل . وفتح الشيخ بعنايته باب علم وأتمَّ تلميذه ما بدأ .

يقول أبو الفتح في بيان كلام أبي علي الذي غرس في نفسه الولع بالبحث في علل العربية وأنه لم يزل على فارط الحال وتقادم الوقت ملاحظًا له عاكف الفكر عليه يقول فيه :

« فما كان أقوى قياسه؟ وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أَنْسَهُ؟ فكأنه إنما كان مخلوقًا له؟ وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها ، وأعيان شيوخها ، زائحةً علله ، ساقطةً عنه كُلَفُه ، وجعله همَّه وسَدَمُهُ لا يعتاقهُ عنه ولد ، ولا يعارضه فيه مَتْجَرٌ ولا يَسوْم به مَطْلَبًا » .

وهذا من الكلام الذي يجب أن نعتني به لأنه يدلنا على الذي كان عليه من أسَّسُوا العلوم ، وفتحوا أبوابها ، وبنوا أجيال علمائها ؛ لأن أبا علي وطبقة أبي على لم يَبْنُوا علمًا فقط ، وإنما بنوا له أيضًا علماء ، وأن أبا الفتح راقب ووقع على حاقِّ الصواب حين حَدّثنا عن أبي علي ومعه كوكبة من نظرائه ، يعكفون العمر كله يبحثون في الأقيسة المضطردة ، في لسان العرب ، ويجعلون ذلك همّهم وسدمهم لا يعتاقهم عنه مال ولا ولد ، رأى أبو الفتح ذلك فصار هو أيضًا كذلك ، وكل من له طبع حيّ ويرى طبقات أساتذته على الوصف الذي ذكر أبو الفتح تراه لا محالة يصير على شيء مما هم عليه والذي دمّر أجيالنا أنهم لم يعرفوا هذه القُدْوَةَ الحسنةَ من أساتذتهم وإنما

رأوا منهم الذي تراه وأراه ، والمهم أن أبا الفتح يَدُلُّنا على أن إنتاج واستخلاص حقائق العلم لا تكون إلا بمثْل هذا الجهدِ الذي يعكفُ عليه زمانا مديدا رجال علماء عقلاء حكماءُ ليستخرجوا لنا قياسًا يصحُّ في سر من أسرار العربية ، وهذا شيء وما نحن فيه من نقل جهود الآخرين الذين بذلوا مثل مَا وَصَف أبو الفتح شيء آخر ، فرق بين من يربِّي جيلاً تَلْتَقي جِلَّتُه وأعْيَانُه وتَبْذُل الوقتَ كلَّه ، والوَكْد كلَّه ، لتستخرج قياسًا ، ومن يربي جيلاً يَتَلقَّطُ بلسانِه كلمةً من هنا ، وكلمة من هناك ، كحاطب ليل ثم يصير هؤلاء الحطَّابُون بليل نُخْبَةَ وصَفْوَةً وقيادةً اللهم ليس لها من دونك كاشفه .

* * *

كان أبو الفتح يتدافع في نفسه أمران عظيمان :

الأمر الأول : ولَعٌ شديد بالاجتهاد ، وإحساسٌ مفرطٌ بقدرة عقله وسعة علمه وأهليته لأن يكون إمام نفسه ، وأبا عمرو فكره ، وسأزيد هذا الأمر وضوحًا .

والأمر الثاني: هو فرط ثقته في علماء العربية الأوائل، حتى إنه كان يذهب أحيانًا إلى الاعتقاد بأن الله سبحانه وتعالى كما هيأ لهذا اللسان الشريف في الزمن البعيد المتقادم أجْيَالاً هم أدَقُّ نظرًا وألطف أذهانًا ، وأسرع خواطر ، وأجرأ جنانًا ؛ فأوْدَعوا فيها ما أودعوا من أسرار الحكمة ، والدقة ، والإرهاف ، والرِّقة ـ هيأ سبحانه لهذا اللسان الشريف أيضًا جماعةً من العلماء (قد طال بَحْثُها وتقدَّم نظرها وتتالَتْ أواخرُ على أوائل وأعجازٌ على كلاكلٍ . والقوم الذين لا نشك في أن الله سبحانه وتقدَّسَتْ أسماؤُه قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في التّرْجيب له ، والتعظيم ، وجعله

ببركاتهم وعلى أيدي طاعتهم خادمًا للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل وعونًا على فهمها »[1] أبو الفتح يرى أنه سبق بعلماء طال بحثهم وتقدَّم نظرهم وتتالَتْ أواخرهم على أوائلهم وأنه لا يَشُكُّ في أن الله هداهم ، وأراهم وجه الحكمة ، ومع هذا تمور نفسه بالرغبة الجامحة في أن يَفْتحَ أبوابًا لم يفتحوها ، وأن يستدرك عليهم ، بل وعلى جملتهم في أمور أجمعوا عليها ، ويَرَى أن إجماع أهل البلدين غيرَ مُلْزم ، وأن من حقك أن تستدرك عليهم ، وإجماع أهل العربية لا يدخل في قوله عليه السلام :

« أمتي لا تجتمع على ضلالة » لأن علم العربية لا يرجع إلى وَحْيٍ يجب التسليم به ، وإنما هو علم منتزع من استقراء كلام العرب « فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نَهْجه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره »[2].

وقد عقب الشاطبي على قوله فكل من فرق له إلى آخره بقوله « هو قول مردود سبيله في ذلك سبيل النَّظّام وبعض الخوارج والشيعة بل نقطع بأن الإجماع في كل فن حجة شرعية »[3].

ويبدو أن الإمام الشاطبى تحرَّش بأبي الفتح من جهة اعتزاله الجامع بينه وبين النظام ، وإلا فإن إجماع أهل البلدين لا يُعَدُّ إجماع أُمَّةٍ ، وإنما هو إجماع مقيد بالبلدين ، ولأن الأمور اللغوية كما قال أبو الفتح باب الاجتهاد فيها مفتوح أمام كل الأجْيال ، لأن أصل العلم فيها النظر ، والتحليل ، والبحث في كلام العرب ، واستقرائه ، وأبو الفتح الذي يُجيز الاجتهاد ،

(١، ٢) الخصائص ١/١٩٠ .

(٣) هامش الخصائص ١/١٩٠ .

والمخالفة للإجماع في أمر اللغة يضبط هذا الخلاف بضوابط إنْ وُجِدَتْ لا يجوز رَدُّها ، بل ويَأثَمُ من سكت عن دليل استقام له ليعدل به فكرة شائعة أو قولاً مجمعًا عليه في اللغة ، وقد بيَّن ذلك بصورة قاطعة قال « لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة إلا بعد أن يناهضه إتقانًا ، ويثابته عرفانًا ، ولا يُخْلِد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكيره ، فإذا هو حَذَا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تَصفُّحَه أنحاء الحال أمْضَى الرأي فيما يريه الله منه ، غير مُعازٍّ به ، ولا غاضٍّ من السَّلَفِ رحمهم الله في شيء منه ، فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه وشيّع خاطره ، وكان بالصواب مِئنَّة ومن التوفيق مَظِنَّة » وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ « ما على الناس شيء أضرَّ من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئًا » وقال أبو عثمان المازني « وإذا قال العالم قولاً متقدِّمًا فللمتعلم الاقتداء به ، والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً »[1] راجع هذا النص مراجعة دقيقة حتى تعلم متى يُجيز أبو الفتح مخالفة الجماعة ، وإلى أي مدًى يجب مراجعة الرأي الذي تخالف به الجماعة؟ وكيف تعكف عليه ، وتناهضه إتقانًا؟ وتتأكد من صوابه ، وتَتَثَبَّتُ من برهانه ، وتتأكد أنه ليس خاطرا سنح ، ولا نَزْوة فكر ، وإنما هو رأي مدروس ، له برهان معلوم ، وله أدلة ظاهرة ، ويجب أيضًا أن تتأكد من نفسك وأنك لا تروم به إلى مخالفة ، ولا إلى معازة أي مُغَالبة ، ولا التجريح لمن خالفْتَهُ ولا التَّعالم بما اهتديت إليه ، وأنك صادق في قصدك إلى الصواب ، والصادق مُعَانٌ ، وأنك كلما قَلَّبْتَ الرأي فيه بان لك سدادُه ، وصوابه ، وما كان كذلك لا تجوز فيه مخالفة الجماعة فحسب ، بل إن الواجب هو إعلانه ، والجهر به ، ما دام على هذا

---

(١) الخصائص ١/١٩٠ ، ١٩١ .

المستوى من السَّدَاد ، وما دام المهتدي إليه على هذا المستوى من نُكْرَانِ الذاتِ ، ولا ضَيْرِ في مخالفة الجماعة لأننا في علم ليس أصْلُه الوحيُ ، وإنما أصله التَّتبّعُ والنظر والاستنباط ، وللإنسان كما يقول أبو الفتح « أن يرتجل من المذاهب ، ما يدعو إليه القياس ، ما لم يُلْو بنَصٍّ أو يَنْتَهِك حرمة شَرْعٍ » وهذا كلام معتدل جدًّا ، وفتح باب الاجتهاد على الأصل الذي يقره كل أهل العلم ، ولم أعرف أن باب الاجتهاد أغلق يومًا ما ، لأنه ما دامت هناك عقول حية تستوعب وتُدَقِّقُ وتراجع وتديم النظر وتديم المدارسة فذلك هو الاجتهاد ، لأنه ما دام كذلك فلا بد للدارس الذي من هذه الطَّبقةِ أن يَقْبَل ويَرْفُض ، وينفي ويُثبت ، ولا يستطيع من كان كذلك أن يَحْبِسَ في نفسه الروح التي تَرْمي به في قلب الغامض المشكل .

* * *

وفى كتاب المحتسب في وجوه القراءات صفحات مشرقة أنبه إلى شيء منها قبل مدارسة بعض موضوعات الخصائص .

من ذلك توجيهه لقراءة الحسن « اهدنا صراطًا مستقيمًا » .

فقد ذكر في هذه القراءة وجهين من وجوه البلاغة :

الوجه الأول : أن تنكير الصراط المستقيم فيه مزيد من التَّضَرُّع والرجاء ، لله رب العالمين . لأن التعريف في الصراط يعني الصراط المتعالم المعروف الذي يطمح في الهداية إليه عبادك الحامدون العابدون المستعينون على عبادتك بك ، وعلى ذكرك والثناء عليك بحولك وطولك ، والتنكير يَعْنِي معنى آخر ، وهو صراط أي صراط ، وأي قدر من هديك يا ربنا إلى صراط مستقيم يكفينا ، ولا نَطْمَعُ في أكثر منه ، والقَّليل منك يا ربنا لا يُقال له قليل .

ويستشهد لهذا المعنى بما جاء في شعر الصادقين في محبتهم ، والذين يتوسلون ويتوددون لمن يُحبُّون بطلب القليل ، بل وبطلب الأقل من كل قليل ، ويذكر ما أنشده ابن الأعرابى :

وإنّى لأرْضَى منك يا ليلُ بالذي ... لو ابْصَرَهُ الواشي لقَرَّت بلابِلُه
بلاَ ، وبأن لا أستطيع ، وبالمُنَى ... وبالوعد حتى يَسْأم الوعدَ سائلُه
وبالنظرة العَجْلَى ، وبالحَوْل تنقضي ... أواخره لا نَلْتَقِي وأوائله

ويعقب على هذا ويقول « إذا جاز أن يرضى الإنسان من مخلوق مثله بمثل هذا كان العبد البرُّ الزاهد ، والمجتهدُ أحرى أن يسأل خالقه عز وجل مُقْتَصِدًا في سؤاله ، وضامنًا من نفسه السمع والطاعة على ذلك مما يأمره به » وهذا توجيه بالغ الدقة ، والشفافية ، وقد فتح له باب هذا المعنى شيخُه أبو علي حين أنشده قول كثير :

ولستُ براض من خَلِيلي بنائلٍ ... قليلٍ ولا أرْضَى لَهُ بقليل

وعقب عليه ابن عتيق وقال له هذا كلام مكافئ هلا قلت كما قال ابن الرقيات :

رُقَيَّ بعَمْركم لا تَهْجُرينَا ... ومَنّينا المُنَى ثم امطُلِينَا[1]

ومن المهم أن ندرك كيف كان الحوار بين كثير وابن عتيق هاديًا لهذا التخريج الجيد لقراءة الحسن ، وكيف انتقل حديث الصبوة والنسيب إلى أم كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير .

الوجه الثاني : الذي استخرجه أبو الفتح من قراءة الحسن هو التجريد لأن

---

(١) ينظر المحتسب ٤١/١ ، ٤٢ .

كلمة اهدنا تتضمَّنُ الهدايةَ إلى الصراط المستقيم ، ثم يأتي قوله سبحانه ﴿ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ (النساء:٦٨) دلالة على أنه جرّد من الصراط المستقيم المتضمَّن في كلمة اهدنا صراطًا مستقيمًا ، فهو تنكير في معنى التعريف ، وضرب له مثالاً بقوله لئن لقيت رسول الله لتلقينَّ رجلاً متناهيًا في الخير ، ورسولاً جامعًا لسبل الفضل ، وذكر له شواهد منها قول طرفة :

جازت القَوْمَ إلى أَرْحُلِنا آخرَ الليل بيَعْفُورِ خَدِر

وهي نفسها عنده اليعفور ، واليعفور ظبي تعلوه حُمْرة ، والخدر الفاتر العظام عند القيام .

ثم أشار إلى أن أبا علي هو الذي نَبَّه إلى ذلك لما أنشد :

أقامت بنو مَرْوَان أمْسِ دماءَنا وفى الله إن لم يَحْكُموا حكم عدل

وهو سبحانه أعرف المعارف ، وقد ذكر الشاعر (حكمًا عدلاً) فأخرج اللفظ مخرج التنكير ، فقد ترى كيف آل الكلام ، من لفظ التنكير إلى معنى التعريف .

والتجريد هنا فيه معنى زائد عن كونه انتزاع أمر ذي صِفَةٍ من أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه ، لأن المِثليَّة التي ذكرها الخطيب تجعل الأمر المنتزع كالأمر المنتزع منه ، وتحليل أبي الفتح وشيخه أبي علي ناطق بأن الأمْرَ المنتزع موصوف بما يدل على كماله ، وتأمل الشواهد تجد القائل يحاول تجلية الصفة المنتزعة ، وعَرْضَها في أكمل معانيها ، فالمنتزع من صاحبة طرفة ؛ ظبي فاتر العظام تعلوه ملاحة ، والمنتزع في قول الشاعر وهو من شواهد الخطيب .

وشوهاءَ تعدُو بي إلى صارخ الوَغَى بمستلئمٍ مِثْلِ الفنيقِ المرحَّلِ

فارس مستلئم .

ولا أريد أن أقول إن المنتزع أتم من المنتزع منه ، لأن ذلك يخالف المعقول وإنما أريد أن أبين أن المتكلم لما انتزع أمرًا من أمر عني بصفات المنتزع ، لِيُبْرِزَ كمال الصفة ، وحين يجيء المنتزع منكرًا يكون المراد بالتنكير معنى أنه من النوع الكريم النّادر ، فإذا قلت لئن لقيت فلانًا لتلقين به كريمًا ، يكون المراد بتنكير كريم أنه ليس مما يُعْهَدُ وَيُعْرَفُ لغرابته واكتماله ونفاسته ، وقولنا لنا في الله حكم عدل ، معناه حكم أي حكم ، وعدل أي عدل ، وهذا المعنى يناقض المعنى الذي ذكره في التخريج الأول ، في قراءة الحسن لأن القول بالتجريد في اهدنا صراطًا مستقيمًا ، يعنى صراطًا أي صراط ، كقولنا في الله حكم عدل ولي من فلان صديق كريم ، والمعنى صديق أي صديق ، وهكذا ، وقوله ترى كيف آل الكلام من لفظ التنكير إلى معنى التعريف المراد به أن المنكر الذي هو المنتزع هو المعرف المنتزع منه ، ومعناه أن صراطًا مستقيمًا بالتنكير تؤول إلى الصراط المستقيم المتضمن في لفظ الهداية ، وأن صديقًا حميمًا بالتنكير يؤول إلى فلان ، وهذا واضح ولكن هذه الأُلُولة لا تُلْغِي معنى التنكير ، وأن المراد تجلية وإظهار المعنى المنتزع منه .

موضوع آخر في المحتسب هو تخريجه لقراءة أبي طالوت عبد السلام ابن شداد والجارود بن أبي سبرة ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾ (البقرة:٩) بضم الياء وفتح الدال ، وهذه القراءة يشكل فيها نصب أنفسهم ؛ لأن فعل يخدعون بضم الياء صار واقعًا على واو الجماعة ، والوجه كما قال أبو الفتح هو أن أصل الكلام وما يُخْدعون إلا عن أنفسهم كما تقول خدعت زيدًا عن نفسه ، فإذا قلت خدعت زيدًا نفسه ، فذلك على الحذف والإيصال ، يعني

حذف حرف الجر ووصل الفعل بالمفعول ، ومثله قوله تعالى ﴿ **وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا** ﴾ (الأعراف:١٥٥) أي من قومه ، وهذا جيد . والأهم هو الوجه الثاني وهو الحمل على المعنى يعني أنك تلاحظ معنى في الفعل المذكور ، وهذا المعنى الملاحظ هو الذي يجذب المفعول إليه ، ويعمل فيه ، ويُهْمَل عمل اللفظ المذكور ، للإيذان بقوة هذا المعنى الملاحظ ، فإذا قلت خدعت زيدا نفسه ، يكون نصب كلمة نفسه أفاد معنى انْتَقَصْتُه نَفْسَه أو مَلكْتُه نَفْسَه وليس فقط خدعته عنها وهذا معنى جليل وهو أقعد في باب الفصاحة من قولنا ملكته أو أنقصته ، لأنك باستعمال لفظ يخدعون مع إيقافه عن العمل وتسليط فِعْل آخر على المفعول تركت الكلام مفتوحًا يَحْتَمِل دلالات مُخْتَلِفَةً ، وهذا أكثر ثراء ، ولا تجد مثل هذا يكثر في بلاغة الناس ، لأنه من أغمض مسالك الكلام ، وأسدها وأخفاها ولهذا قال أبو الفتح (وهذا من أسَدِّ وأدْمَث مذاهب العربية ، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام ، فيأخذه إليه ، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه» وراجع هذا ، وتأمل كيف يكون عامل الإعراب ليس هو اللفظ المنطوق ، وإنما المعنى الذي جرى في النفس؟ وقول أبي الفتح « يملك فيه المعنى عنان الكلام» ، من الكلام الرفيع جدًّا ، وقد عالج هذا الموضوع في الخصائص في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض[1] ولكنه لم يقع في الخصائص على هذه الفكرة الرفيعة ، وهي أخذ المعاني بأعِنَّة الكلام ، وتصريفها وامتلاك حركات الإعراب رغم الألفاظ المنطوقة ، والتى لا يُرَاد معناها وحده ، وإنما جيء بها كإشارات لمعان كثيرة يحتملها بناء الكلام ، وكان في الخصائص يستشعر جلال هذا الباب ، ويذكر أنه يحتاج إلى

(١) الخصائص ٣٠٨/٢ .

تصنيف مستقل ، ووصفه بأنه فصل من العربية لطيف ، حسن ، يدعو إلى الأنس بها ، والفقاهة فيها ، وظني أن قوله بامتلاك المعنى عنان الكلام وأخذ المعنى إليه هو من الأنس بها ، والفقاهة فيها ، لأنه من أدق أسرار هذا اللسان .

* * *

وسأتناول شيئًا من كلامه في الخصائص وغايتي هي أن أضع علامات على طريق التعرف على تفكير هذا العالم المتميز ، وكتاب الخصائص معقود كله ليس على تقعيد قواعد نحوية ولا صرفية ، وإنما على شيء واحد هو الكشف عن الدقة والحكمة التي وراء القواعد النحوية ، والصرفية ، وقد ظُلم أبو الفتح لما وصف بأنه ضعيف في النحو ، لأن هم أبي الفتح ليس هو النحو ، وإنما همه هو استخراج الشفافية العقلية النادرة التي وراء النحو ، وهو ليس محض العلل ، وإن كان موصولاً بالعلل ، وكتاب الخصائص وَقَف وحده في هذا الباب ، ولم أعرف كتابًا آخر يضاف إلى هذا الكتاب ويقال إنه واصل السير على طريق أبي الفتح ، كما هو الشأن في كل العلوم التي يُبْنَى لاحقُها على سابقها ، مع أن الأمَّة في أشد الحاجة إلى مراجعته وإكمال طريقه لأنه ليس بَحْثًا في اللغة فحسب وإنما هو تدقيق في معرفة أسرار وخفايا الإنسان العربي في جاهليته القديمة ، المعْرقة في القدم ، وأنا أريد أسرار عَقْله ، وخفايا فكره ، وتحليل هذه القوى الفكرية والعقلية ، ومعرفة سر حكمتها ، التي أقامت بها وعليها هذا اللسان الشريف ، المبين ، لا أشك في أن أبا الفتح في كتاب الخصائص فتح باب دراسة تاريخية تحليلية لبيان المدى الذي وصل إليه العرب في تاريخهم الموغل في القدم في الرقي العقلي والفكري ، وجعل أبو الفتح ضوابط اللغة وما انطوت عليه ، من بالغ

الحكمة والدقة مَدْخَلاً مشروعًا لدراسة هذه الأجيال التي أصَّلت هذه الحكمة وأثَّلَتْها ، وتركتها للأجيال الوارثة لهذه اللغة ، ومنها جيلي وجيلك ، في صورة حكمة مذهلة ، ودقة بالغة ، كلما قاربْتها وواصَلتها وَتَغَلْغَلْتَ فيها راقتك وراعتك ، ولا يشك عاقل في أن اللغة الراقية الشريفة العالية لا يمكن أن تكون نتاج أمة جافية ، جاهلة ، لأن اللغة هي المظهر الصادق والقياس الصادق لسر الأمة الساكن في صميم عقلها وروحها .

وكان أبو الفتح من أشد العلماء مدافعة للشعوبية التي استهدفت عقل هذه الأمة من يوم أن شرفها خالقها واختار منها خير خَلقه صلوات الله وسلامه عليه ، والله أعلم حيث يجعل رسالته ، وصَوْت الشعوبية لم يَنْقَطع في تاريخ الأمة كله ويقوى حيث يَضْعُف وازع الدين ، ويشتد حيث يكون الإلحاد ، وقد بلغ الغاية في أيامنا هذه ، وأنت وأنا نسمعه في كل يوم ، وفى كل كتاب ، وفى كل مقال ، ترى أنت وأرى أنا فيه الزراية بعقل العرب ، وعلوم العرب ، وتاريخ العرب ، وحضارة العرب ، ومن طول ما سمعناه ألفناه ، وحسبه بعضنا حقًّا وصدقًا ، وكتبه بعضنا في كتب مدارسنا ، نربي عليه أجيالنا ، وحسبك أن تقرأ كما أقرأ أن أدب العرب وحده لا يُكَوِّنُ أديبًا ، وأن علوم العرب وحدها لا تكون عالمًا ، وأن ثقافة العرب وحدها لا تكون مثقفًا ، وهذا باب متسع لا أريد الخوض فيه ، وإنما جعلت هذا مقدمة لحديث موجز عن باب سماه أبو الفتح « باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفال المعاني »[1] بدأه بقوله « اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية ، وأكرمها ، وأعلاها وأنزهها ، وإذا تأمَّلْتَهُ عرفت منه ،

(١) الخصائص ١/٢١٥ .

وبه ما يؤنقك ، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك ، وذلك أن العرب كما تُعنى بألفاظها فتُصْلِحُها وتهذِّبها ، وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر ، تارة وبالخطب أخرى ، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأفخم قدرًا في نفوسها »[1].

كان هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها كما قال أبو الفتح لأنك به تعرف جوهر هذه العرب ، معرفة تدفع عنها هذه التُّهمة الخسيسة ، لأن الإنسان الذي يغفل معانيه ، ويُهْملها ، ويعنى بألفاظه ، ويهذبها إنسان فارغ ؛ لأن المعاني نتاج العقول ، والقلوب ، وإغفالها يعني إغفال العقل والقلب . وتهذيب الألفاظ الفارغة عمل من العبث تتلهى به ألسنة الفارغين ، وطَعْنُ العرب من هذه الناحية طعن في المقتل لأن الأمم لا ترقى بألسنتها ، ورنين كلماتها ، وإنما تَرْقَى باقتدار عقولها ، وخصوبة أرواحها ، وغزارة ينابيعها ، ولا تزال هذه التهمة تعلق بهذه الأمة ، ويرددها بعض أبنائها ، وهو لا يدري خطورة هذا الظلم وهذا الاتهام ، وقد قلت إن أبا الفتح يجاهد في كشف جوهر الرقي الفكري لهذا الإنسان العربي الموغل في التاريخ القديم المجهول ، والذي ليس لنا من سبيل إلى كشفه إلا البحث في هذه اللغة ، التي حملت إلينا حكمته القديمة ، ورقيَّهُ الفكري ، وضوابطه العقلية ، وقوانينه العلمية التي بنى عليها لغته وأدبه وشعره وخطبه وسجعه .

ولا ريب أن المراد بالألفاظ التي أصلحوها وهذبوها وحَبّروها وحسنوها هي الألفاظ في التراكيب ، وليست الكلمات المفردة لأن التحبير والتحسين

---

(١) الخصائص ١/٢١٥ .

والتهذيب كل ذلك لا معنى له البتة مع الكلمة المفردة ، وهذا ومثله هو الذي أعمل فيه عبد القاهر جهده وفسَّره وبَيَّنَهُ .

أبو الفتح يقول إن وراء ذلك وسبب ذلك هو معانيها التي هي أكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها ، وهذه هي الحقيقة التي يريد أبو الفتح أن يُحقّقها ، وهي أن ولائد العقول وثمار القلوب ، هو الأصل الذي له كانت العناية بالألفاظ ، وهذا هو الفضل الجامعُ لأطرافهِ ، لأن العناية بما تفيض به النفوس من أفكار وخواطر وصور وأحوال لا يَتِمُّ إلا بالعناية بالألفاظ المعبِّرة عنها ، واللغة العذبةِ الصافيةِ التي تحمله إلى قلوب الآخرين ونفوسهم .

ويبين أبو الفتح حقيقة جليلة ، وهي أن أصحاب هذا البيان العامر بثمار القلوب والعقول كان من أهم مقاصد من يُنْتِجُونَهُ هو أن يسكنوه في قلوب من حولهم من أبناء مجتمعهم ، وأن جَهْدَهم المبذول في تهذيب اللغة التي تحمل هذه الودائع إنما كان لتسهيل حفظ هذه المعاني ، فإذا حفظوها وأذابوها في نفوسهم وعقولهم ، عملوا بما فيها من مروءات ، ومكارم ، وقيم ، ترتقي بها حياة الجماعة ، لأن المعرفة لاتُغَيِّرُ السلوك إلا إذا عاشت في القلوب والعقول ، وتَغَلْغَلَت في أغوار النفس ، وسَرَتْ في أدق مساربها ، وكأن العناية بالألفاظ جزء من رسالة اللغة التي ترتقي بها حياة الجماعة ، وتُثْرى به عقولها وقلوبها ، ولم يكن الأدب والبيان مُتْعَةً فارغة ، وإنما كان مُتْعَةً تُنْتج أرْيَحِيَّةً واهتزازًا بمكارم الأخلاق ، ومعاني الشرف ، والنبل والمروءة والنَّجْدة وكل ما هو من أخلاق الأمم الكريمة .

يقول أبو الفتح مفصحًا عن هذا وعن ما هو أجل منه « ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعًا لَذَّ لسامعه فحفظه ، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله ،

ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به ، ولا أَنِقَتْ لمستمعه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له وجيء به من أجله »[1].

لاحظ فكرة إحداث الأثر في السلوك والرقي بهذا السلوك عن طريق اللذة بالبيان ، ولاحظ أيضًا التعليم والتهذيب عن طريق اللذة بالبيان وكيف كان التهذيب والتحبير مُفْضيًا إلى اللذة الراقية ، والأريحية النبيلة ، والاهتزاز الحيِّ لمضامين الأدب ، كما تلاحظ الاجتهاد في إحداث أنس النفوس بالمعاني التي يراد تسكينها في هذه النفوس ، وأن النفس إذا لم تأنس لم تحفظ وإذا لم تحفظ لم تعمل ، وأقول هذا كلام جليل جدًّا ليس في بيان قيمة الأدب ، وفعله فحسب ، وإنما في قيمة الفن البلاغي واصطناعه ، وسيلة من وسائل الوصول إلى ذات النفس الإنسانية ، بشرط أن يَحْمل لها هذا الفن البلاغي مضمونًا راشدًا ، ومعنى زاكيًا ، وحقيقة نبيلة ، تلَذّه النفوس وتميل إليه . وهذا من الكلام الكريم الذي يكشف جوانب خفية في هذا المجتمع العربي الموغل في الجاهلية ، وعنايته الدائمة المستمرة بتهذيب الطباع ، وأن ذلك كان عملاً يقوم به الكل للكل ، فالكل يأخذ من هذه المضامين الحية ، والكل يعطي هذه المضامين الحية ، وأن المقصود النهائي هو صيانة الجماعة من العمل الضار ، والسلوك المعيب ، وصيانتها أيضًا من جَفَاء الطباع ، وخشونة الحس ، وبلادته . وقد ذكر الجاحظ في رسالته فضائل الترك التي كتبها إلى الفتح بن خاقان « إن الله تعالى لم يعلم الناس ليكونوا عالمين دون أن يكونوا عاملين ، بل علمهم ليعملوا » ويشير أبو الفتح إلى أن حركة البيان

(١) الخصائص ١/٢١٦ .

التي كان يموج بها مجتمع الجاهلية والتى كانت متجهة دائمًا إلى إذكاء القلوب والعقول كانت تغزو كل نفس وتصقلها وتُفَجِّر ينابيعها ، وأنها لم تقف عند أحرارهم ، وإنما غزت واقتحمت قلوب وعقول عبيدهم ، فنطقوا هم أيضًا بالحكمة ، وفصل الخطاب ، فتغنَّى هؤلاء العبيد العسفاء بما في قلوبهم وعقولهم من حكمة ، وفصل خطاب ، البيان كان المدرسة والجامعة وبعد فراغ أبي الفتح من هذا المعنى الكريم بدأ يستدرك على من وصَفُوا بعض الأشعار بالتوشية والزخرفة ، وحسن الديباجة ، مع فراغها من المعاني الشريفة وذكر أبيات «ولما قضينا من منى كل حاجة» وعقب عليها بما يراه هؤلاء فيها وأنها موصوفة بعلو اللفظ ومائه ، وصقاله ، وتلامح أنحائه ، ومعناها مع هذا ما تحسه وتراه ، إنما هو لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين ، وتحدثنا على ظهور الإبل ، واستجهل أبو الفتح هذا الفهم وأخذ يشرح ما تحتها من معان ، ومن البين أن قولنا في هذه الأبيات أن معناها إنما هو لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين وتحدثنا على ظهور الإبل إنما هو هدم مبير للشعر ، وغسل للكلام منه ، ومحق له ، وكذلك حين يقول في قول أبي الطيب «وتأبى الطباع على الناقل» أن معناه الطبع لا يتغير ولا شك أننا بهذا المعنى أخرجناه من الشعر إلى كلام عاميّ لأن هذا ليس هو معنى الشعر ، ولذلك وقف أبو الفتح مع هذه الأبيات ليبين لنا معنى الشعر ، وأنه ليس هو الفكرة التي بنى منها ، وأنه لا يجوز أن تقول في قول أوس في وصف السحاب :

دَانٍ مُسِفٍّ فُوَيْقَ الأرضِ هَيْدَبُه يكادُ يَدْفَعُهُ من قام بالراح

إن معناه أن السحاب كان قريبًا من الأرض جدًّا . لأن هذا شيء والشعر

شيء آخر ، والذي فرق في هذه الأبيات بين علو اللفظ ومائه وصِقَالِه وتَلامُحِ أنحائه ، ومعناها الذي هو لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق هو بعيد جدًّا عن الشعر . وأبو الفتح يرى أن مرد هذا الفساد هو خفاء غرض الناطق الذي هو الشاعر وجفاء طبع الناظر الذي هو الدارس وأن افتقاد الملاءمة بين ذكاء البيان وَلَمْحه وغَفْلَةِ الدارس وقُرب مرماه هو آفة البيان .

وينفي أبو الفتح نفيًا قاطعًا أن توصف الألفاظ بالشرف والصقل وعلو المحل في الوقت الذي تخلو فيه المعاني من هذه الأوصاف ، لأنه لا معنى لشرف اللفظ ، وصقله ، ومائه ، إلا بما وراءه من معان ، ودقائق ، وخفايا ، وإذا أردنا مزيدًا من التحقيق قلنا إنه لا معنى البتة لأن توصف الألفاظ من حيث هي نطق لسان بالصقل والترف وعلو المحل ، وأن لها رَوْنَقًا ، وأنَّه يجري فيها ماء ، لاستحالة أن تتحقق هذه الأوصاف في الألفاظ من حيث هي جَرْسٌ ونطق لسان ، وأن كل هذه الأوصاف للمعانى التي ليست هي الأغراض ، والأفكار ، وإنما هي أوصاف لأحوال المعاني وهيئاتها وخصوصياتها ، وهذه الأحوال والهيئات والخصوصيات هي وحدها لا غيرها صنعة كل ذي بيان في بيانه ، هي موضع حذقه ، وبَصَره ، وأستاذيَّته ، وتفوُّقه ، وليس لحذقه ، وبصره ، وأستاذيته موضع صنعة إلا فيها ، وإنما عَبّرْنا عنها بالألفاظ كما قال الشيخ عبد القاهر حتى لاتلتبس بالمعاني التي هي أصول الأفكار ، وأصول الأغراض ، فقول أوس يكاد يدفعه من قام بالراح لا معنى لصقله ، وتهذيبه ، إلا في أنه جعل دُنُوَّ السحاب من الأرض في هذه الصورة ، وهذه الهيئة ، التي في هذا التركيب حيث نرى القائم يكاد يدفع السحاب براحته ، ففعل أوس ليس في الألفاظ وإنما في المعنى وهكذا ، وهذه هي المعاني الخصبة والثريَّة في أبيات « ولما قضينا من منى كل

حاجة» والتى لم يفطن إليها الناظر ولم ينعم النظر فيها ولم ير ما يراه القوم منها ، وقول أبي الفتح «ولا رَأى ما رآه القومُ منها» يعني أن هذا الذي يقوله أبو الفتح طريق قديم مسلوك ، وأن الذين ينظرون في الشعر من قبله يرون معاني الشعر ، وثراء الشعر ، في هذا الذي قاله فيها أبو الفتح ، وأن من أنكر خلوها من المعنى سلك طريقًا مغايرا للقوم .

والذي رآه أبو الفتح في الأبيات من سخاء المعنى يدور حول ثلاثة عناصر في بناء الأبيات وهذه الثلاثة هي غرض الناطق ، وهي التي يراد حفظ الشعر لها الأول قوله «كل حاجة» وذلك لأن هذا التعميم وهذا الإبهام مكّن الشاعر من أن يومئ إيماء ذكيًّا خفيًّا إلى غرضه ، لأن هذه الجملة التي صِيغَتْ صياغة بارعة ، مكّنتْهُ من أن يعبر عن مراده الذي يَحْسُن إبهامه ، في هذا المقام ، وهو حاجة أهل النسيب ، والرِّقَّة ، والصبوة من التشاكي ، والتلاقي ، وما كان يُقْبَلُ منه فضلاً عن أن يَحْسُن أن يذكر أن حاجة أهل منى هي التشاكي والتلاقي ، ولو قال ذلك لجفا كلامه ، ونبا ، واستُرْذِلَ ، ثم إنه أراد مزيدًا من الإخفاء لمعناه ، ومزيدًا من التضليل للسامع عنه ، فقال «ومسّح بالأركان من هو ماسح» ليُوهم بأن حوائجنا وآراينا التي أنضيناها يعني فَرَغْنَا منها ، من هذا النحو الذي هو مَسْحُ الأركان ، وكل هذه حيل ووُضع غُلالة فوق غلالة على وجه المعنى الذي يريده ، ليظل هذا المعنى يومض من وراء هذه الأستار .

والموضع الثاني قوله «أخذنا بأطراف الأحاديث» وهذه الجملة تتضمن موطنين من مواطن الحسن ، الأول ذكر الأحاديث والثاني ذكر الأطراف لأن كلمة الأحاديث في سياق الركب والرحلة والحنين تستدعي معنى يُكبرُه أهل النسيب ، وتلين له مَيْعَةُ الرجل المعروف بالحزم والمضاء والصلابة . ويفطن

أبو الفتح لفكرة جيدة في تذوق الشعر والبيان وهي أن الكلمة إذا اكتسبت معاني وظلالاً في سياقات مختلفة حضرت هذه الظلال والإيماءات بكل ما تحمله من ثراء إذا ذكرت في سياق يتلامح مع هذه السياقات وإن لم يكن منها ، ولهذا ساق أبو الفتح أبياتًا قليلة هي من أفضل ما قاله المشوق المتلهف إلى حديث صاحبته وهي قول أبي ذؤيب :

وإنَّ حديثًا منك لو تَعْلَمينَه جَنَى النحل في ألْبَانِ عُوذ مطافل

والعوذ الحديثات العهد بالنتاج ولبنها أشهى ، وهذا من أكرم الشعر ، ومن أي جهة نظرت فيه وجدت براعة أبي ذؤيب ، وتأمل هذه الجملة المعترضة «لو تعلمينه» ولو هنا معناها التمني ، والتمني يكون للمستحيل أو المستبعد وكأنه يقول إنه من المستبعد أن تدركي وقع حديثك على نفسي لأن له وقعًا أكبر من أن يحاط به ، ثم هذه العذوبة وهذه الحلاوة وهذا الاشتهاء الذي تراه في قوله «جنى النحل» وما أدراك ما جنى النحل في أشهى الألبان ثم كلمة المطافل ، وما فيها من ثراء وخصوبة وصفاء وتجدد للحياة ؛ وهذه إشارات سريعة والذي جعل أبا ذؤيب أشعر العرب لم يكن بعيدًا عن العلم بالشعر ؛ ومن مزايا أبي الفتح أنه استحسن ما يُسْتحسن وساق ما يُستشهد به ثم ذكر أبو الفتح بيتين نسبهما البعض إلى الراعي :

وحديثُها كالغيثِ يَسْمَعُه راعي سنين تَتَابَعَتْ جَدْباً
فأصَاخَ يرجو أن يكون حَيَا ويقول من فَرَحٍ هَيَا رَبَّا

وتشبيه حديث الصاحبة بالغيث تشبيه واقع لأن الغيث يطفئ غُلة الظمأ ويبرد به القلب ويذهب به الجدب وتَخْضَرُّ به الحياة ، وكل هذا ليس بعيدًا عن حديث الصاحبة ، وهذه الجملة الحالية (يسمعه راعي سنين إلى آخره)

جملة لها مقام كبير في المعنى ثم في هذا التصوير الحي «فأصاخ» ثم في هذه الحال التي أصابت بيان ما تعتلج به روحه في هذه اللحظة المفاجئة ، ثم في هذا الإيجاز البالغ المشير إلى تتابع الأحداث وسرعتها «فأصاخ يرجو» ثم في هذه الخفة التي اعترته والتعبير عنها بهذه الجملة الحالية ذات الفعل المضارع المصور ، ثم في مقول القول الدال على ما أحدثه الموقف له من دهشة فخاطب ربه بما ترى ومعنى هيا أسرع .

وبعد ما ساق أبو الفتح هذه الأبيات الكريمة وغيرها ذكر أن ذكر الأحاديث من الكلام المستحسن في الأبيات فكيف بقوله «أطراف الأحاديث» وفسر كلمةُ «الأطراف» بأنها وحي خفي ورمز حلو ، وذلك لأن حديث أهل الصبوة ينبو بالمكاشفة ، ويبتذل بالتصريح ، ويحلو ويعذب بالرمز والإيماء والتعريض ، ويقول إن الرمز في هذا المقام «أحلى وأدمث وأغزل وأنسب» وراجع المغزى النفسي الذي يختلف فيه تشبيه أبي ذؤيب عن تشبيه الراعي .

والموضع الثالث هو الفصاحة التي لا خفاء فيها في قوله «وسالت بأعناق المطيّ الأباطح» .

ويبدو أن أبا الفتح لما صرف الصنعة في الأبيات إلى مذهب أهل التشاكي والتلاقي إنما كان ينقض تفسير من قال لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين وتحدثنا على ظهور الإبل ، لأن كل تفسير أبي الفتح يبعد بالأبيات عن الحج ويبعد بها عن الحديث المعروف للركب على ظهور الإبل ، وكأنه يقول لا حج ولا حديث كما فهم من لم ينعم النظر ، وسواء قبلت تفسير أبي الفتح أو رفضته أو قبلت تفسير عبد القاهر الذي بلغ فيه الغاية فإن الذي

يؤكده أبو الفتح هو أن معنى الشعر ليست الأفكار التي يصنع منها ، والتى هي بمثابة المادة الخام للشعر ، وإنما معاني الشعر في صنعة الشاعر . ولا معنى للصنعة إلا معنى واحد وهو صناعة الصور والأحوال والأخيلة التي يكون عليها المعنى في نفس الشاعر وهي ينبوعه الذي يتدفق منه شعره. الصنعة هنا هي ما اختلج في نفسه مما عبّر عنه بكلمة « كل حاجة » وما اختلج في نفسه مما عبر عنه بقوله « أطراف الأحاديث » يعني هي الصور وهيئات المعاني وأشكالها التي تقوم بها وعليها في نفوس قائليها .

ويدخل أبو الفتح من هذا المدخل إلى منازل ومراتب الحروف المكونة لبنية الكلمة المفردة ، وأن هذه الحروف بعضها أكرم من بعض ، وأن هذه العرب التي ترى معانيها أقعد في نفوسها وأكرم من ألفاظها ، بَنَتْ لُغتها مُنْذُ زَمَنِها الأول على هذا الأصل الشريف ففرَّقَتْ في حروف الكلمة المفردة بين حرف يفيد معنى ، كحروف المضارعة وألف التكسير ، وياء التصغير ، وحرف لا يفيد معنى كحروف الإلحاق ، وجعلت ما يفيد معنى من حروف الكلمة أقْعد في بنائها ، وأكرم ، فقدمت حروف المضارعة ، ونَأت بها عن التأخير الذي هو محل التغيير ، وجعلت ألف التكسير ، وياء التصغير ، في حشو الكلمة وَحَمْتَها بالصدر والعجز ، وجعلت حروف الإلحاق في آخر الكلمة لأن حرف الإلحاق لا معنى له وإنما لِيُلْحق كلمة بكلمة لا غير قال أبو الفتح :

« ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم ، وتقدُّمه للفظ عندهم ، تقديمُهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به ، فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم ، وعلى ذلك تقدَّمت حروف المضارعة في أول

الفعل ، إذ كنّ دلائل على الفاعلين مَنْ هم ، وما هم ، وكم عدتهم؟» ثم يقول أفَلا تَرى حروف المعاني كيف بابها التقديمُ وإلى حروف الإلحاق والصناعة كيف بابها التأخر؟ فلو لم يعرف سبقُ المعنى عندهم وعلوُّه في تصوُّرهم ، إلا بتقديم دليله وتأخر دليل نقيضه لكان مُغْنِيًا من غَيْرِه كافيًا ؛ وعلى هذا حَشَوا بحروف المعاني . فحصَّنوها بكونها حشوًا ، وأمِنُوا عليها ما لا يُؤمن على الأطراف المُعرَّضَة للحذف والإجحاف»[1].

ثم وسّع أبو الفتح الكلام في ذلك وذكر ما يمكن أن يستدرك به على هذه الأصول والوجه الذي قصد العرب إليه فيما خالف هذه الأصول ، والذي يَعِنينى هو إظهار وتجلية مذهب أبي الفتح في كشف العلاقات بين الأوْدية البعيدة فهذا وادى الشعر ، والأدب ، وهذا وادى علم التصريف ، وأبنية الكلمات المفردة ، وبينهما أصل واحد ، وقاعدة واحدة ، فالعربيُّ الأول الذي أسَّسَ مفردات اللغة ووضع حروف الكلمة في مواضعها ملاحظًا الفرق بين حرف له دلالة ، وحرف لا دلالة له ، وعنايته بما له دلالة ، لا يَصِحُّ أن يقال فيه إنه في شعره يعنى بألفاظه ، ويُغفل معانيه ، وقد تخلَّفْنَا نحن عن هذه الطريقة في القراءة ، والدرس ، لأننا نحصِّل الأبواب معزولاً بعضها عن بعض ، ونكتفي بفهم مسائل التصريف ، ونطوي صَفْحتها ، ثم نتكلم في الشعر ومذاهب العرب فيه ، ثم نطوي صفحته ، وهكذا ونُغْفِل اللُّحْمةَ التي بين كل ضروب النشاط اللغوي ، وأبو الفتح لا يُحدِّثنا عن العلاقة بين نظام بنية الكلمة ونظام بنية الجملة ، وإنما يَنْتَقِل مسافةً أكثر سَعَةً وهي الربط بين نظام بنية الكلمة ، ونظام بناء الشعر ، أبو الفتح لم يَطْوِ صفحة التصريف بعد

---

(١) الخصائص ١/٢٢٤ ، ٢٢٥ .

فهمه ، وإنما بدأ بعد هذا الفهم في مراجعة أخرى هي التي تَنْقُصْنا ، وهي النظر في الأصل الفكري ، والقاعدة العقلية ، التي تأسَّسَ عليها التصريف ، ودلالة هذا الأصل الفكري وهذه القاعدة العقلية على اهتمامات الإنسان العربى ، المُوغل في القدم والذي ذهب عنا تاريخه ، ثم جَالَ أبو الفتح بعقله المشغوف بالفكر في أنظمة لغوية أخرى ، وأقْربها إليه هو الشعر ، لأنه كان يحفظ شعرالعرب كما كان يحفظه شيخه أبو علي ، ويَلْمَحُ العلاقات الخفيَّةَ وينبِّه إليها وهذا شيء جيد جدًّا ، لأن العلم يبدأ حين تنتهي من تحصيله ، وهذا الذي يبدأ بعد التحصيل أجلُّ من التحصيل ، لأنه فكر يتولج في أغْوَار ما حصَّلْناهُ ، ثم إن محاولة أبي الفتح للتعرف على سَماتِ فكر هذا الإنسان العربي التائه منا في ضباب التاريخ الموغل من خلال لغته وأنظمتها العقلية شيء بالغ الأهمية . واللغة وكل ضروب نشاطها تَصِيرُ بمثابة وثائق تاريخية تحدثنا عن عقل وفكر واهتمامات هذا الإنسان العربي ، الذي بَلَعَهُ الغيبُ ، ولم يُبْق لنا منه شيئًا إلا لغته ، ونحن نستطيع الآن أن نتعرف على الشخصيات الموغلة في القدم كالفراعنة مثلاً من خلال آثارهم الباقية ، ولكننا لانستطيع أن نتحدث بسطر واحد عن عَدْنان مثلاً ، الذي قالوا إنه كان قريبًا من فرْعون موسى عليه السلام ، لم يبق لنا التاريخ جملة واحدة من كلام عدنان ولا من كلام من جاءوا بعده ، وكم وَقفت مع نفسي كثيرًا وأنا أسْأل عن أي شيء من تاريخ شيخنا مضر ، وعن لسانه وعن حكمته ، وكيف كان يعيش الناس في زمانه ، وكيف كان يتكلم ، وكيف كان يفكر ، وأبو الفتح يفتح باب التعرف على هؤلاء من خلال الضوابط التي أقاموا عليها لغتهم ، ولا شك أن هذه الضوابط إنما تكوَّنت في الأحْقاب بعد الأحْقاب ، والأجيال بعد الأجيال ، وحسبي هذا لأنتقل إلى باب آخر أرى فيه نزعات

أبي الفتح العقلية أو قل نَزَواته التي تحرِّكُه دائمًا لأن يُفكِّر تفكيرًا جديدًا فيما فرغ الناس منه ، وأنا كَلِفٌ بهذا كما قلت وسواء أصاب أبو الفتح أو أخطأ المهم عندي هو رَغْبَتُه القوية،في أن يَجِدَ فكرةً جديدة فيما قتله الناس علمًا، مع ثقته العالية في هؤلاء الذين قتلوه علمًا ، وحسن ظن بالغ بهم ، وتعظيم لهم وترجيب ، وأنهم طبقة من العلماء صنعهم الله سبحانه بيده ، وخلقهم لدراسة هذا اللسان الشريف ، وهذه هي القيمة التي أحاول إبرازها فيما أكتبه عن أبي الفتح .

* * *

ومن المسائل التي تجلى فيها نزوع أبي الفتح لمراجعات جديدة ، الباب الذي سماه «نقض المراتب ، إذا عرض هناك عارض» ، وأراد بالمرتبة موقع الكلمة في الجملة ، هذا الموقع الذي تستحقه من جهة رابطتها الإعرابية ، وعلاقاتها بأخواتها في بناء الجملة ، كالفاعل الذي رتبته التقديم ، على المفعول ، ثم يعرض لهذه الرتبة عارض فيَنْقُضها ويصير من الواجب في بناء الجملة تأخير هذا الفاعل ، وذلك إذا كان فيه ضمير يعود على المفعول ، مثل قولنا ضرب غلامُه زيدًا ، فإن هذا الفاعل يجب تأخيره ، لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظًا ورتبة . وذلك لوجوب سبق مفسِّره حتى يفهم المراد منه ، لأن عوده على متأخر لفظًا ورتبة لَبْسٌ في الكلام ، وعائق في الإبانة ، ولذلك وجب أن تقول فيه ضرب زيدًا غلامُه كما قال سبحانه وتعالى ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ وهذا ما جرى عليه كلام العرب ولهذا قالوا في قول الشاعر :

جزى ربُّه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الضمير فيه عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل جزى أي جزى رب الجزاء . هذا ما أقره العلماء ، وأجمعت عليه الجماعة والكل طوى صفحته على ذلك،ثم يأتي أبو الفتح وتَنْزِعُهُ نوازعه،ويُجوس خلال ما طوت الجماعة صفحته ، وأجمعت عليه ، ويذكر كلمة لشيخه أبي علي فتفتحُ له بابًا يتولج من خلاله قال شيخه « إن تقديم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقديم الفاعل قسم أيضًا قائم برأسه وإن كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا نحو قوله عز وجل ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا** ﴾ (فاطر:٢٨) [(١)].

ويراجع أبو الفتح كلام العرب ويرى أن تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ، ويخلص من هذا إلى أن تقديم المفعول لمَّا شاع كان الموضع له ، حتى إنه إذا أخِّر فموضعه التقديم ، يَعْنِي جعل تقديم المفعول أصلاً ، كما أن تقديم الفاعل أصل وذلك لأن الفرع الذي هو تقديم المفعول إذا كثر وشاع صار أصلاً ، والذي جعله أبو على قسمًا جعله أبو الفتح أصلاً ، فزحزح فكرة أبي على قليلاً ، وفتح بذلك بابًا هو أن الضمير في « جزى ربه عني عدي بن حاتم » عائد على متأخر لفظًا ومتقدم رتبة ، وذلك لأنه لما قال جزى ربه عني عدي كان قد جرى في نفسه تقديم عدي ، لكثرته في كلامهم ، أو هو تَوَهَّم ذلك فبنى عبارته على ماجرى في نفسه ، ولو على سبيل التوهم ، ولم يكن أبو الفتح يريد فقط أن يُبيِّن أن الضمير عائد على عدي ، كما قال في أول اجتهاده « وأمَّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم عائد

---

(١) الخصائص ٢٩٥/١ .

على عدي ، خلافًا للجماعة» وإنما كان يريد الحكم بجواز ذلك ، بدليل قوله في المفعول «حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال جزى عدىً بن حاتم ربُّه ثم قدم الفاعل على أنه قد قدَّره مقدمًا عليه مفعوله ، فجاز ذلك»[1].

وهذا بيان قياس هذا الأسلوب ، وليس فقط بيان مرجع الضمير ، ولو صح قياسه هذا لكثر في كلام العرب ، ولما أجمعت الجماعة على عدم جوازه ، ولكن الذي يعنينى هنا هو أن أبا الفتح اعتبر كثرة تقديم المفعول على الفاعل سَبَبا في جريان هذا التقديم في نفس القائل ، وافترض أن المتكلم بهذا الأسلوب الذي أجمعوا على خروجه عن القاعدة قد نطق بالجملة والمفعول فيها مقدم ، ثم جرى لسانه بتأخيره ، وبناء على هذا الافتراض النفسي أو التوهم أجاز أبو الفتح ما جرى به لسانه وبناء الكلام على التوهم ، سائغ في كلامهم كما في قوله :

بَدَا لي أنِّى لَسْتُ مُدْرِك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا

فقد جر سابق على توهم وجود الباء في خبر لَيْس وكأنه توهم أنه قال لست بمدرك ما مضى ولا سابق ، وهذا من عجيب تصاريف اللسان وبناء اللفظ على خواطر حبست وتوهمات جرت ثم سكنت ، وهذه الأقيسة البعيدة أحمد لأبي الفتح فيها إعمال العقل والنزوع المُلحّ على الوقوع على وجه فيما فرغ الناس منه . أبو الفتح يروم أن يستدرك على من لا خلاف عنده في تقدمهم . ثم إنه أراد أن يقوي قياسه هذا الذي لم يقبله منه أحد فقال :

---

(١) الخصائص ٢٩٥/١

«ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ، ولا يَجْفُ عليك ، فإنه مما تَقْبله هذه اللغة ولا تعافه ، ولا تتبشعه»[1] ثم ذكر نظائر هذا الذي صوَّره واستنبطه من كلام سيبويه ، وقبل بيان ذلك أُشيرُ إلى ما في هذا النص من قيمة علمية جيدة ، وذلك لأن أبا الفتح يحاول أن يُؤَصِّل اجتهاده ، وأن يُدْخِله في طرائق النظر في اللسان ، يعني في مناهج درس اللغة ، وذلك ببيان أنه من جنس مناهج علمائها ، وطرائقهم ، ولكونه من جنس مناهج علمائها ، وطرائقهم ، تَقْبَلهُ اللغةُ ، ولا تَتَبشَّعَهُ ، ولا تَعافُه ، وكأنه يقول إن الطرائق المجتلبة من مناهج ليس فيها سَمْتُ مناهج العربية ، ولا تجري على طرائق علمائها ، تُنكرها اللغة ، وَتَعَافُها وَتَتبشَّعُها ، ولا بد أن تكون طرائق النظر في اللغة ومناهج البحث فيها خارجة من اللغة نفسها ، ومتآلفة ومتجانسة مع ما استخرجه علماؤها ، ومعنى هذا أن ابن جني لا يُجيز نقل منهج البحث وطريقة النظر إلى العربية ، إذا كان هذا المنهج وهذه الطريقة قد تخلق وتكون من النظر في غير العربية ، وبغَيْر طرائق علمائها ، وقد أصاب ، لأننا منذ قرن ويزيد نمضغ مناهج الآخرين ، ولم يصح لدينا فكر لغوي ساعد على كشف شيء من أسرار هذا اللسان ، ومن طول مضغنا لأشلاء الثقافات رأينا حسنا ما ليس بالحسن . أما الذي رآه في كلام سيبويه يُسامِتُ طريقهُ ويألفُه ويجيزُه فهو أن أبا الفتح صيَّر تقديم المفعول على الفاعل وهو فرع ، أصلاً ، لما كَثُرَ في كلام العرب وقد لحظ أن سيبويه فَعلَ ذلك لما قاس جر الوجه في قولنا «هذا الحسن الوجه» ، على الجر في قولنا «هذا الضارب الرجل» مع أن الجر في هذا الضارب الرجل إنما كان من تشبيهه بالحسن الوجه ، قال أبو الفتح «لكن لما اطَّرَدَ الجرُّ في نحو هذا

(١) الخصائص ٢٩٧/١ .

الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، صار كأنه أصل في بابه ، حتى دعا ذلك سيبويه إلى أن عاد فشبَّه الحسن الوجه ، بالضارب الرجل ، من الجهة التي إنما صَحّت للضارب الرجل تشبيهًا بالحسن الوجه ، وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم ، حتى إن أصولها التي أعْطَتْها حكمًا من أحكامها قد صارت فاستعادت من فروعها ، ما كانت هي أدَّتْهُ إليها ، وجعلته عطية منها لها ، فكذلك يصير تقديم المفعول لما استمرَّ وكَثُر كأنه أصلٌ ، وتأخير الفاعل كأنه أيضًا هو الأصل» نقلتُ هذا النص الطويل وغرضي منه قوله «وهذا يدلك على تمكن الفروع» لأن هذا من باب مراجعات ابن جني التي أريد تجليتها كما قلت ، لأن ابن جني لم يحفظ كلام سيبويه في الضارب الرجل والحسن الوجه ، ويطوي صفحة الموضوع ، وإنما نظر لا في القاعدة وإنما في الطريقة والأصل الذي أُسِّسَتْ عليه القاعدة ، وهداه التأمُّل إلى استخراج هذا الأصل وهو أن الفرع يتمكن عندهم ويصير أصلاً فيما كان فرعًا فيه ، حتى يحور الأصل الذي انبثق منه هذا الفرع ويأخذ منه ما كان أعطاه له ، وكأن أبا الفتح يستخرج من كلام سيبويه قاعدة أصولية في أصول منهج الدرس اللغوي .

وحين تراجع كل هذا الذي أبْدعه فكر أبي الفتح الذي يروقنا نجد فيه مجالا للمراجعة ، وأول هذه المراجعة أن سيبويه لما قاس الأصل على الفرع إنما كان يشير إلى وجه بناء كلام عربي جار على ألْسِنَة أصحاب اللغة ، وأبو الفتح يقيس ليجيز شاذًّا لم يَجْرِ به اللسان ، وفرق كبير بين البحث عن وجه لما جاء في كلام الموثوق بعربيتهم وكثر ، وهذا يقبل منه ما يَلْتَمِسُه لأنَّهُ لا يُرَتِّب عليه جواز مَا لَمْ يَجُز . وبين من يَضعُ قياسًا ، ويلتمس وجهًا

لشاذ ليصير به هذا الشاذ جائزا جاريًا ، ولو كان لهذا الشاذ وجه من القياس لما كان شاذًّا ، وأبو الفتح بالغ وأوْغل لما جعل تقديم المفعول أصلاً ورتب عليه أنه حين يعود الضمير عليه وهو متأخر يكون الضمير قد عاد على متأخر في اللفظ ، ومتقدم في الرتبة ، وإن كنا قد استحْسَنَّا قوله « كأنه قال جزى عديَّ بن حاتم ربُّه ثم قدم الفاعل » وذلك لأن هذا الافتراض كأنه يحدِّثُنا عن حالة افتراضية جَرَتْ عليها الجملة في النفس قبل أن يَنْشِبُ اللسان بها ، وهي لاتزال في رحم النفس ، وأن الذي شكَّلها على هذا الوجه هو كثرةُ وقوع مثلها في الكلام ، وكأن ابن جني يدرس الجملة قَبْل أن تكون جملة ، ويسلط ضوء النحو على الجملة قبل أن تتخلق ، وهذا قريب مما قاله في التضمين في آية وما يخدعون إلا أنفسهم بضم الياء وفتح الدال وأن الفعل المضمَّن والذي جرى في الخاطر ولم ينطق به اللسان هو الذي ملك عنان الكلام ، وأخذه إليه ، وغلب اللسان عليه ، وعمل الفعلُ الغائبُ في اللفظ وكفَّ الفعل المنطوق عن العمل ، كل هذا تفكير جيد .

قلت إن أبا الفتح بالغ وتكلف قياسًا للشاذ ، وليس للشاذ قياس ، وأيْضًا أغْفَلَ أبو الفتح حقيقة مهمة في كلام سيبويه ، لأن سيبويه ذكر أن الوجه الأقوى في الحسن الوجه هو الإضافة ، وليس التشبيه بالضارب الرجل ، وذلك لأن معنى الفعل في الضارب الرجل أظهر ، وليس كذلك في الحسن الوجه قال « والإضافة فيه أحسن وأكثر لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ، ولا في معناه فكان أحسن عندهم أن يتباعَدَ منه في اللفظ كما أنه ليس مثله في المعنى »[1] .

---

(١) الكتاب ١/١٩٤ .

وقد عقب المحقق على هذا بإثبات شرح السيرافي لهذا النص قال السيرافي (يعني أن قولك حسن الوجه لم يجر مجرى حسن كما جرى ضارب مجرى ضرب فكان الأحْسَنُ عندهم في حسن الإضافة لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ كما تباعد حسن الوجه من الفعل ، ومما جرى مجراه في المعنى »[1].

قلت إن أبا الفتح أحْسن حين لم يشأ أن يُدْخِل قياسًا على العربية ليس من جنس أقيسة علمائها ، وأن اللغة تَعَافُ وتتبَشَّع وتَسْتَنْكِرُ أي قياس غريب لم يسامت ويقارب ما استخلصه علماؤها منها ، وهذا حسن كما قلت وأحسن منه أنه استدرك على نفسه في هذا الشأن وقال من حقك أيها القارئ أن تنكر عليَّ تعويلي على قياس سيبويه ، في تسويغ قياسى وتقول لا أرضى بقياس سيبويه أيضًا ، وإنما المُعوَّل عليه أن يشابه أي قياس لك ولسيبويه نَهْجَ أصحابِ اللسانِ لأنّهم هم أصحاب اللغة ، وأعرف بقياسها ، وهديها ، ولا بد لأي قياس أن تَقْبَلُه منازع أصحاب اللغة ، وليس علماءها ، فارجع إلى كلام العرب فإن وجدت فيه ما يُسوِّغُ قياسك قبلناه ، لأن هذا هو الأصل الذي لا يُرَدّ ، وليس قياس سيبويه ، وهذا كلام أجود قال أبو الفتح « فإن قلت إنَّ هذا ليس مرفوعًا إلى العرب ولا محكيًّا عنها ، أنّها رأته مذهبًا وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولاً ، ولسنا نقلد سيبويه ، ولا غيره في هذه العلة ، ولا غيرها فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد ، والخطب فيه أيسر ، وسنذكره في باب يلي هذا بإذن الله »[2].

---

(١) هامش كتاب سيبويه ١/١٩٤ .

(٢) الخصائص ١/١٩٨ .

وهذا كلام جيد جدًّا لأنه يرى أن أصول الفكر اللغوي الذي يقوم عليه النظر في اللغة لا يُكتفى فيه بالمقاربة لفكر علمائها الأوائل الذين خُلقوا لها، وإنما يَتَشدَّدُ في ضرورة مقاربته لفكر العرب الموثوق بعربيتهم، حتى ترى أصول القواعد والقوانين اللغوية تتقارب مع المعاني التي جرت في شعر العرب، والأعراب، وأنها من معدنها، ومن مائها، وأن الأنساق اللغوية والمعاني الشعرية كلها من عائلة واحدة تتشابه، وتتلامح، ويجري في عروقها دم واحد، وأنا كلف بهذا جدًّا، ومهما خالَفْتُ أبا الفتح في نتائجه فإني مغتبط بطريقة فكره، وقد بدأ أبو الفتح الباب الذي وعد فيه بالإجابة عن هذا السؤال، والذي سمَّاه «باب من غلبة الفروع على الأصول» بدأه بقوله «هذا فَصْلٌ من فصول العربية طريفٌ تجده في معاني العرب كما تجده في معاني الإعراب» وفى هذا الباب عقد أبو الفتح علاقة قربى أكيدة، وكشف عن رحم جامعة بين معاني الشعر، وقواعد الإعراب، وهذا نظر طريف كما قال وكنت أحب أن يتابع علماء العربية أمثال هذه النظرات، وأن يوسعوها حتى نرى النحو يَسْكُن في معاني الشعر، ونرى الشعر مضمرًا في قلب أصول الإعراب ولم يكن أبو الفتح هو الذي فتح هذا الباب، وإنما فَضْلُه أنه وسَّعَهُ، وسترى مزيدًا منه في كلام أبي على. وفى كتاب سيبويه إشارات كثيرة إلى هذا الباب حتى إنك لترى بعض أصوله تصلح لأن تكون حديثًا في الشعر، وأن تكون بيانًا لقاعدة نحوية كقوله «وقد يشبِّهُون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله»[1] وهذه العبارة أقرب إلى أن تكون حديثًا عن معاني الشعر، وإن كان سيبويه ساقها لبيان بعض وجوه الإعراب.

---

(١) الكتاب ١٨٢/١١.

قال أبو الفتح في بيان تشابه معاني الشعر لمعاني الإعراب .

وما جاء فيه ذلك قول ذي الرمة :

وَرَمْـلٍ كـأوْراكِ العَـذارى قَطَعْتُـه إذا ألْبَسـتْه المظلمـاتُ الحنـادِسُ

أفلا ترى ذا الرُّمَّة كيف جَعل الأصل فرعًا والفرع أصلاً ، وذلك أن العادة والعرف في نحو ذلك أن تُشَبَّه أعجاز النساء بكثبان الأنْقَاء ، ألا ترى إلى قوله :

ليلـى قضـيبٌ تحتـه كثيـبٌ وفى القِـلاَدَةِ رَشـأ رَبيـبٌ

ثم ذكر أبياتًا كثيرة بنى التشبيه فيها على الأصل الذي هو تشبيه الأعجاز بالكثبان ، ثم قال « فَقَلَبَ ذُو الرُّمةِ العادةَ والعُرفَ في هذا فشبه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة ، أي قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء ، وصار كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كثبان الأنقاء »[1] ثم يذكر شاهدًا من شعر أبي الطيب الذي يسميه شاعرنا وهو قوله :

نحن رَكْبٌ مـن الجـن في زِيِّ نـاسٍ فوق طَيْـرٍ لَهَـا شُـخُوص الجمـال

ويبين وجه القلب في التشبيه ، بيانًا يقاربه من كلام سيبويه فأبو الطيب شبه الجن بالناس ، في المعنى الذي أفاده الناس من تشبيههم بالجن وشبه الطير بالجمال ، في المعنى الذي أفادته الجمال من تشبيهها بالطير ، قال أبو الفتح فجعل كونهم جنّا أصْلاً وجعل كونهم ناسًا فرْعًا ، وجعل كون مطاياه طَيْرًا أصلاً ، وكونها جمالاً فرعا ، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذي منه أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد »[2].

---

(١) الخصائص ١/٣٠٠-٣٠٢ .

(٢) المرجع السابق ١/٣٠٢ .

ثم قال وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم ، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك هذا الحسن الوجه . . . إلى آخره .

وبعد هذا الربط الواضح بين سنن العرب ومذاهبها في تصاريف معانيها وقياس سيبويه الذي اعتمده في تخريج وجوه كلامها ، يعود أبو الفتح مرة ثانية ، ويكرر ، ما قاله عن قياس سيبويه وأنه لا يلزمنا لأنه « ليس مما يرويه عن العرب رواية ، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلل به »[1].

وكأن جعل الفرع أصلاً في التشبيه ليس كافيًا في ذلك وليس مُسوِّغًا لسيبويه أن يجعل الفرع أصلاً ويقيس عليه الأصل ، مع أن المسألة عند سيبويه لا تَعْدُو استخراج وجه لكلام عربي جار على ألسنة الفصحاء ؛ وأبو الفتح يريد شَدَّ أزْرِ أصْلِ سيبويه الذي اعتمده هو في قياسه ، الذي أراد به تخريج الشاذ ، وتجويزه كما قال .

ويجيب أبو الفتح عن هذا الاعتراض الثاني على مذهب سيبويه وأنه شيء رآه واعتقده لنفسه ، بأن العرب في إعراب الكلمات والأفعال وأعمالها ، سَلَكَتْ هذا المسلك ، الذي سَلَكَتْهُ في الشعر ، فالفعل المضارع أشْبَه الأسماء فأُعْرب وحده من بين الأفعال ، ثم إن اسم الفاعل أشْبَه الفعل المضارع فعمل عمله ، ومرجع ذلك كما يقول أبو الفتح « أن العرب إذا شبهت شيئًا بشيء؟ مكَّنت ذلك الشبه لهما ، وعَمرَت به الحال بينهما ، ألا تراهم لما شَبَّهُوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمَّمُوا ذلك المعنى بينهما بأن شبَّهُوا اسْمَ الفاعِلِ بالفعل فأعملوه »[2] ثم ذكر كذلك شواهد كثيرة شبهت فيها العرب فرعًا بأصل ثم عادت وشبهت الأصل بالفرع مثل أنهم شبهوا الوقف

(١،٢) الخصائص ١/٣٠٤ .

بالوصل وأجروا على الوقف أحكام الوصل ، ثم عادوا وشبهوا الوصل بالوقف ، وأجروا على الوصل أحكام الوقف ، وذكر شواهدهم في ذلك .

وهكذا يُدخل أبو الفتح الإعراب والبناء ، والإعمال ، والإهمال ، في معاني الشعر ، ويدخل أقيسة العلماء في معاني الشعر ، وينتهي بكل ذلك إلى مستقرِّه ومنبعه ومنشئه من النفس العربية ، التي فاضت بالشعر ، وجرى لسانها بسنن العربية في إعرابها ، واستخرج علماؤها منها أقيستها .

وهذا باب جيد لم يتولج فيه أحد من أهل زماننا الذين تفرَّقَتْ جهودهم بين ثقافات مختلفة وعلوم أمم شتى ، فلم يبلغوا في علم أمة مبلغ علمائها ، لأنك لا تبلغ في علم مبلغ علمائه إلا بالانقطاع له ، وشغل العمر والجهد به كما سأبين في كلام أبي الفتح .

وقبل أن أنتقل إلى باب آخر يقارب هذا الباب ويلاحظه وهو باب مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر أنَبِّه إلى ملاحظة في بيت الشاهد الأول في هذا الباب وهو قول ذي الرمة :

ورمـلٍ كـأوراك العَـذَارى قَطَعْتُـه إذا ألْبَسَـتْهُ المظلمـاتُ الحنـادسُ

وأرى أن أبا الفتح فهم البيت على غير وجهه ، لأنه لَيْسَ المراد تشبيه الرمل بأعجاز النساء ، حتى يكون من باب غلبة الفروع على الأصول ، لأن الأعجاز لا ذكر لها في البيت ، والأوْرَاك غير الأعجاز ، وليس في هذا التشبيه أي معنى من معاني تشبيه الأعجاز بالكثبان ، لأن تشبيه الأعجاز بالكثبان يراد به الاستدارة ، واللين ، وأنها ناتئة مُنْتَبِرَةٌ كالكثبان ، وليس شيء من هذا مرادًا هنا ، وإنما المراد بتشبيه ذي الرمة أنه رَمْلٌ في مكان مَخوفٍ لم تطأْهُ قَدَمُ قَطُّ ، وهذا هو معنى إضافة الأوراك إلى العذارى ، لأنه لو أراد الليونة لما

كان لكلمة العذارى معنى ، لأن أوراك العذارى ليست أكثر ليونة من أوراك غير العذارى ؛ وأرى أن أبا الفتح لم يفطن لكلمة عذارى لأنها هي أصل المعنى في البيت ، وقد أكده الشاعر وبيّنه بقوله « إذا أَلْبَسَتْهُ المظلماتُ الحنادسُ » فهو ليس رملا في مكان يحذره الناسُ ويخافونه فحسب ، وإنما قطعه الشاعر وقد ارتدى ثياب ليل أسود ، شديد الظلمة ، وهذا مما يتمدح به العرب وقد جاء كثيرًا في شعر ذي الرمة من ذلك قوله وهو معنى بيت الشاهد .

قد أعْسِفُ النَّازِحَ المجهولَ مَعْسِفُه ... في ظلِّ أخضَرُ يَدْعُو هامه البوم
للجن في حافاته زجَلٌ ... كما تَناوَح يوم الرِّيح عَيْشُومُ
دَوِّيَّةٌ ودُجى ليل كأنَّهُما ... يَمٌّ تراطَنَ في حافاته الرومُ

أراد أنه يقطع المكان البعيد المجهول في ليل شديد الظلمة ، والعيشوم نبت يتخشخشُ إذا هبّت عليه الريح ؛ والمراد أنه يقتحم الأمر الصعب ، والأماكن النازحة المجهولة ؛ والليلُ الشديدُ الظلْمَةِ مَجَازٌ عن الأهوال والمصاعب التي يرمى فيها العربى الكريم نفسه غير عابئ بشيء ما دام قد أخذ للأمر عُدَّتَه ، وما دام يشيِّعُه قلب لا يعرف الخوف ، هذه صورة جيدة لاقتحام المجهول ، في أي باب كان ولو كالأبواب التي كان يَقْتَحِمُها أبو الفتح ويصيب فيها ويخطئ ، ورعى الله كل قلب قوى جسور ، يقتحم حين يجب أن يقتحم .

* * *

أما باب « مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر » فالكلام فيه مختلف وإن كان يلتقي مع ما تقدم في الربط بين معاني الإعراب ومعاني الشعر ،

وخلاصة هذا الباب أن أبا علي كان يَحْفَظُ شعر العرب ، ويتمثَّلُه ويستَحْضِرُه بمعانيه ، وكانت معاني الشعر قريبة من عقل أبي علي ، فكان إذا شرح قاعدة نحوية غالبًا ما يَلْمَحُ معنى هذه القاعدة على صورة من الصور في بيت من الشعر ، فقولنا لقيت وأكرمني زيد ، يجوز لنا أن نُعمل الفعل الأول في زيد فَنَنْصِبه ، ويجوز أن نعمل الفعل الثاني فنرفعه ، والبصريون يعملون الثاني لقربه ، وغيرهم يعمل الأول لسْبَقه ، وأبو علي يقول في إعمال الأول :

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب إلا للحبيب الأول

وأبو علي يلتقط من البيت فضل الأول ويربط به إعمال الفعل الأول ومثله قول كثير وقد أنشده أبو علي :

ولقد أرَدْتُ الصَّبْرَ عنك فعاقني عَلَق بقلبي من هَوَاكِ قديمُ

هذا العلق القديم الذي فعل به ما فَعَل ، وأحبط إرادة الصبر ، هو الفعل الأول ويتمثل أبو علي في إعمال الثاني بقول الشاعر :

بَلَى إنَّها تَعْفُو الكلومُ وإنَّما توكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي

والبيت واضح الدلالة على إغفال ما قدم ، والاشتغال بالأدنى ، وهكذا في مسائل كثيرة كان يتمثل لها أبو علي بأبيات من الشعر ، ويَصِيرُ هذا الشعر بمثابة قاعدة نحوية ، أو بمثابة مَتن من متون النحو ، وبدلاً من أن تحفظ قول ابن مالك :

والثاني أوْلَى عند أهْلِ البَصْرة واختار عكْسًا غيرهم ذا أسْره

تحفظ هذا الشعر العذب السهل ، ومثل هذا ما ذكره النحويون من أنهم لا يَبْنُون من ضرب وعلم وما كانت عينهُ لامًّا ، أو راءً مثل عَنْسَل ، لأنهم لو

فَعَلُوا لقالوا ضَنْرب وعَنْلم ، وهذا ثقيل ولو أدْغَموا النون في الراء ، واللام ، لقالوا ضرَّب ، وعلَّم فالتبس بالمضعف ، وليس لهما طريق ثالث وإنما هو الثقل أوْ اللَّبْس يشرح أبو علي هذا ثم يُنْشد قول الشاعر :

ثُكْـــلٌ وغَـــدْرٌ أنـــت بينـــهمَا فاخترْ ومَـا فيهمـا حَـظٌّ لمختـار

وهذا طريق جيد ، كما ترى لأن القاعدة النحوية تذهب صلابتها وجفافها حين تراها تذوب في الشعر ، وعذوبته ، وطرافة صوره ، وتصير مُحبَّبةً إلى المشتغلين بهذا العلم ، وطلابه ، ولكنه يتطلب حِفْظَ كثير من الشعر ، واستحضار معانيه . والفرق الحاسم بين نُحاة هذا العَصْر وبيننا نحن المشتغلين بالعربية أننا جعلنا قواعد اللُّغَةِ هي غايتنا ، ولم نَجْعَلْ اللغة نفسها مُمَثَّلةً في الشعر هي الغاية ، واكتفينا بحفظ شواهد النحو والصرف لا غير ، وهذا هو الذي أغراني بالإشارة إلى هذا الباب مع قرب غوره ، ولا أشك في أن أي فرع من فروع علوم العربية يكون ثراء كلام علمائه بمقدار حظهم من الإحاطة بالشعر ، ووضوح مادة هذا الشعر في نفوسهم ، وقد سمعنا دروس العربية من شيوخ كانوا أشبه بأبي علي ، وكنا نسمع في الدرس ما لا يُحصى من الشعر ، والمادة اللغوية التي يتكلمون فيها كانت تكون سابحة في بحار الشعر ، وكانت دروسهم فيها من المُتْعَةِ والإثارة ما نَعْجَزُ الآن عجزًا كاملاً عن أن نُقَدِّمَهُ لطلابنا ، وكان من هؤلاء الشيخ عبد السميع شبانة رحمه الله الذي لا يزال حسن أدائه يتردد في نفوسنا مع تراخي السن ، وتقادم الأيام ، والشيخ محمد علي النجار الذي كنت كأنك ترى به سليقة لسان العرب في عمقها وسَعتها والشيخ محمد عبد الخالق عضيمة الذي كان لسانه يصيب من كلام العرب ما لا حصر له في كل مسألة يتكلم فيها .

والحقيقة أن نضارة أي فرع من فروع الدراسة اللغوية أو جفافه لا يرجع كله إلى طبيعة العلم ، وإنما يرجع أكثره إلى من يتحدثون في العلوم ، فرق بين من يتحدث في العلم وهو يمتلك مادته ، جليلها ، ودقيقها ، ويعرف المسالك إلى ما غمض منها ، وله نَفْسٌ حيَّة ، وَقَلْبٌ يقظ وعلم متسع ، وصور الشعر ومعانيه وأخيلته ومسالكه كل ذلك له وجود وحضور وتألق في نفسه ، فرق بين هذا وبين من حفظ متن علمه ، وأتْقَنَه بشروحه واستدراكات العلماء عليه ثم رُفعَتْ الأقلام ، وجَفَّت الصحف ، وليس في الإمكان أبدع مما كان ، الجفاف والجمود في نفوسنا ، وليس في العلوم ، والنضارة والغضارة ، والحيوية ، والتألق في نفوسنا ، وليس في العلوم .

وكم سمعت شروحًا للحواشي القديمة المُعرقةِ في القِدَم من شيوخ أجلاء رزقوا فهمًا ، وبصيرة ، ووعيًا ، وسعة علم وتذوقًا حسنًا للبيان ، فكانت هذه الحواشي بهذا وبأجل منه رضوان الله عليهم كأنها بنت ليلتهم ، وكأنهم كتبوها بأقلام الزمن الذي نعيش فيه ، ونسأل الله سبحانه أن يرزقنا الصدق والإخلاص وأن يُحبِّب إلينا ما يرضاه ، وأن يُعينَنا عليه ، وأن يزيدنا بغضًا لما لا يرضاه ، وأن يصرفنا عنه ، وقبل أن أدع هذا الباب أشير إلى لفتة زكية للإمام عبد القاهر في مثل قولنا لقيت وأكرمني زيد ، هذه اللفتة هي التي أفهمها من تعليقه على قول البحتري :

طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فى السُّؤَدَدِ والمَجْدِ والمكارمِ مِثْلاً

وخلاصتها أنك تعمل الفعل الذي هو مقصودك الأصَلي في اللفظ ، والفعل الآخر في الضمير ، فإذا كان المقصود هو الإخبار بإكرام زيد لك ، قلت لقيت وأكرمني زيد بالرفع ، وإذا كان المقصود هوالإخبار بأنك لقيته ،

وأن فعل اللُّقْيا أرجح في نفسك من الإكرام ، قلت لقيتُ وأكرمني زيداً بالنصب ، وهذا جيد وأشبه بحسِّ عبد القاهر اللغوي اليقظ .

* * *

وأنتقل الآن إلى موضوع تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني .

وقد بدأه أبو الفتح بكلمة تُشوِّقُ القارئ إليه وتُغْريه بمتابعته ، وتحبِّبُهُ إليه ، وهذا مذهب أهل العلم الأصلاء الذين يفتحون لهواتنا إلى المعرفة ويثيرون أشواقنا نحوها حتى نُقْبِلَ على العلم بحب ، قال أبو الفتح « هذا غور من العربية لا يُنْتَصَفُ منه ، ولا يكاد يُحاطُ به ، وأكثر كلام العرب عليه ، وإن كان غُفْلاً مسهوًّا عنه » .

وراجع هذه الجمل وما فيها من إيجاز شديد وغزارة شديدة ، لأنَّها دَلَّتْ على أنه لا تُدرك حقيقته ، وهذا معنى قوله لا يُنْتَصفُ منه ، ثم هو متسع جدًّا فلا يحاطُ به ، ثم هو شائع في أكثر اللغة ، ثم هو مَسْهُوٌّ عَنْهُ ، وراجع لتدرك ما في غور أبي الفتح نحو قضاياه .

وقد عدَّ أبو الفتح منه باب تقارب الأصْلَين الثلاثيين مثل رخْو ورِخْودّ وهما أصلان الأول من رخ و ، والثاني من ر خ د ، والفاء والعين من حروف واحدة ، ولهذا تقارب المعنَيان فالرِّخْوُ اللِّينُ والرِّخْوَدُّ المُتْثَنِي ، وكذلك ضياط ، من ض ى ط ، وضَيْطَارٌ من ض ط ر ، أصلان مختلفانِ وتشابه الحروف كان لتشابه المعاني ، لأن الضياط هو المُنْتَفِخُ الجَنْب والضيطار هو المنتفخُ الجنْبِ ، أو اللئيم ، ومنه الضوطرى وهم القوم لاغناء فيهم قال جرير يَهجْو الفَرزِدق :

تَعُدُّون عَقْر النيب أفْضَـل مَجْـدكم بنو ضَوْطَرَى لـولاَ الكمـيُّ المَقنَّعَـا

يريد أن المجد يَبْنيه السيفُ ، ولا يَبْنيه القِرى ، وكذلك يَعُدُّ أبو الفتح من تصاقُبِ الألفاظ تداخل الثلاثـي والرُّبـاعي وهـو كـثير مثـل ، سـبط وسـبَطْر للممتدِّ وحَبَجَ وحِبَجْر للمنتفخ وزَرم وازرَأمّ يَعْنِي انقطع ، وخضِل واخْضَـألَّ للمبتـلِّ وزَغِـبَ الفَـرْخُ وازلغَـبّ وقَلِـقَ وقَلْقَـلَ وَرقَ وَرَقْـرَق وكـبّ وكبْكـب والتصاقب في كل ذلك ظاهر .

وذكر منه أبو الفتح باب التقديم والتأخير يريد في حروف الكلمـة ، مثـل ملك ولَمَكَ ، وكَمَلَ وهو الاشتقاق الأكبر لأن المـادة اللغويـة مهمـا اختلـف ترتيب حروفها تدور حول معنى واحد ، وقد بيَّن أبو الفتح ذلك بيانًـا شـافيًا وذكر أن شَيْخَهُ أبـا علي كان يَسْتَرْوِحُ إليه ويتعلَّلُ به ، فمـادَّةُ جَبَـر وبجـر ، وبرج ، كلها تـدور حـول الشِّـدَّةِ ، وقـوس وقسـا وَوَقَـسَ كلـها تـدور حـول الاجتماع والقوة ، وكل هذا من التصاقب .

والمعنى الذي تدور حوله المادة ليس راجعًا إلى ترتيب الحروف لأن هذا الترتيـب مـتغير في الاشـتقاق الأكـبر ، وإنمـا هـو راجـع إلى جملـة معـاني الحروف ، ولا بد أن تُقِرَّ بأن للحروف معاني ، وأن هذه المعـاني ناشـبةٌ في الحرف تقدم في الكلمة أو تأخر ، أو جاء وسَطًا ، وأن معنى كلمة قسا إنمـا هو مجموع معنى القاف والسين والواو ، ولذلك يبقى أصل هذا المعنـى في تقليبات الكلمة مع ذهـاب الترتيـب ، وذهـاب الحركـات ، أو بعضـها ، ولم تُـدْرَسْ معـاني حـروف العربيـة مـع أن الاشـتقاق الأكـبر مَنْبَهَـةٌ إلى معـاني الحـروف ، لأن كـل شـيء في الكلمـات يتغيَّـرُ في الاشـتقاق الأكـبر وتبقـى الحروف وحدها ، وبإزائها المعنـى الـذي تـدور حولـه هـذه الحـروف الـتي

نُسَمِيها المادة ، وللشيخ محمود شاكر تجربة فَذَّةٌ ورائعةٌ في استْخلاص معاني حروف العربية ، في مقالات نشرها قديمًا بعنوان « علم معاني أصوات الحروف سر من أسرار العربية نرجو أن نصل إلى حقيقته في السليقة العربية » وقد نشرت هذه المقالات في مجلة المقتطف في مارس ١٩٤٠م ثم نشرت في جمهرة مقالات محمود شاكر ص ٧٠٨ وما بعدها ولا يجوز لأحد أن ينازع في أن للحروف معاني ومن ينازع في ذلك يقدم لنا تفسيراً لدوران المادة حول معنى واحد .

وقد اتجه أبو الفتح في باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني إلى الكلمات المختلفة في حرف واحد ، ثم المختلفة في حرفين ، ثم المختلفة في الحروف كلها ، ولكنها تجمعها صفات تتقارب بها الحروف وسنبين ذلك .

ويبدأ أبو الفتح بكلمتي أزَّ وهَزّ والاختلاف في الهمزة والهاء والهمزة أشد من الهاء ، ولذلك كان الأزُّ أقْوَى في المعنى من الهَزِّ لأن الأزَّ يكون للأحياءِ قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ قال أبو الفتح وقد تَهُزُّ مَا لاَ بَالَ له كالجزع مثلاً .

ومنه الأسَفُ والعَسْفِ ، والهمزة أقوى من العين ، والأسف أشد . ومنه العلم والعَرْم ، وحَمَس وحَبَس ، وقَرَدَ وقرَتَ ، والقرب والقرف ويقولون الَبتْكُ لقطع الأذن ، والبَتْرُ لقطع الذنب ، والرنين والحنين ، والهنين ، كل ذلك تقارَبَتْ ألفاظه ومعانيه .

وقد يكون الإتفاق في حرف والتقارب في حرفين مثل الصَّهيلْ والسحيل ، والسين أخت الصاد ، والحاء أخت الهاء ، وجلِفَ وجَرَمَ واللام أخت الراء والفاء أخت الميم ، والأول للقشر والثاني للقطع .

وقد تتقارب الحروف كلها ، ولا يَتَّفِقُ منها حرفان ، مثل عَصَر وأزَل والعين أخت الهمزة ، والصاد أخت الزاى ، والراء أخت اللام ، والأزل الحبس ، والعصر ليس بعيدًا عنه .

وقالوا الأرْمُ والعَصْبُ والهمزة أخت العين ، والزاى أخت الصاد ، والميم أخت الباء ، والأزم معناه المنع ، والعصب الشد ، والتقارب بينهما كما ترى ، وهكذا الختل والغدر ، وزأرَ وَسَعَل ، وقَفَزَ وكَبَسَ ، وصهل وزأر وجَعَد وشَحَط ، وعليك أن تضع كل حرف بإزاء مقابله ، وهذا كثير جدًّا في اللغة يقول أبو الفتح :

« هذا النحو من الصَّنعة موجود في أكثر الكلام ، وفرش اللغة ، وإنما بَقِيَ من يثيره ، ويبحث عن مكنونه ، بل مَنْ إذا أُوضح له وكُشفت عنده حقَيقتهُ طاعَ طَبْعُه لها ، فوعَاهَا وتقَبَّلَها »[1] . راجع كلمة طاع طبعه لها لأنها نفيسة .

والقضية هي كيف اتفق هذا للعرب؟ وكيف وقعوا عليه؟ ، وكيف أدْرَكُوا فروق الدلالة في الحروف ، وفروق الأحداث والأشياء ، والأحوال ، وطابقوا بين هذه وتلك؟ كيف أدْرَكوا الفرق بين معنى الأسف والعسف ، ثم أدركوا الفرق بين دلالة العين ودلالة الهمزة ، ثم وضعُوا الأقوى للأقوى ، وكيف أدركوا تقارب الحروف بين الأزم والعصب ووضعوا الكلمتين لمعنيين متقاربين؟ وكيف بُني أكثر اللغة على ذلك؟ وكيف اضطَّرَدَ في أرض تباعدت أطرافها وتعدَّدَت قبائلها ، وقل التداخل بينها ، وقل الالتقاء إلا ما كان في أسواقهم ، وهي أسواق معدودة لم تكن تجمع منهم إلا القليل؟ هذا أمر محيّرٌ جدًّا وكان أبو الفتح يفكر في هذا ، ولا يخرجه من حيرته إلا أن يقول

---

(١) الخصائص ١٥٢/٢ .

إنه من توفيق الله ، لأنه يستحيل أن يهتدوا إليه بمحض حكمتهم ، وأن أسرار الله في هذا اللسان كأسرار الله في خلقه ، ويَحُثُّ أبو الفتح على التأمل في هذه الأسرار كما يحثُّ على التأمل في صنع الباري في كَوْنِه ، يقول « تأمله تحظ بعون الله »[1].

ولا تخلو صفحة من كتب اللغة من عجيبة تُحيّرك ، وتُبْهرُك . تجد مثلاً أن الخصب بكسر الخاء والجدب بفتح الجيم ، ويقول أهل العلم الخصب أخو العلم فكلاهما يُحْيي فجاء على بنائه ، والجَدْب أخو الجَهْل فكلاهما عدم فجاء على بنائه ، وكلمة النفاق بفتح النون على وزن الكَسَاد لأنه أخوه ، والنفاق بكسر النون على وزن الخداع لأنه أخوه ، وكلمة وسط بفتح السين على وزن طَرَف لأنه نقيضُه ، وهم ينزلون النقيض منزلة النظير ، ألا تراهم يقولون جَوْعَان وشَبعان ، وطويل وقصير ، وقريب وبعيد ، وقليل وكثير .

وتجد الفعل الواحد يدل على معنيين مُخْتلفين ويتصرَّف تصريفين يَحْذُو في كلٍّ حذو نظيره في المعنى ، يقولون حَرَدَ بفتح العين يَحْرِدُ حَرْدًا على وزان قصد يقصد قصدًا ، لأنه بمعناه ، ويقولون حَرِدَ بكسر العين يَحْرَدُ حَرَدًا على وزان غضب يغضب غضبًا لأنه بمعناه .

والكلمات ذات المعاني المتشابهة تأخذ وزنًا صرفيًّا واحدًا ، يقولون هَزيزُ الرّيح ، وهَزِيمُ الرَّعْد ، وحفيف الشجر ، وحسيس النار ، وعزيف الجن ، وأزيز المرجل ، وصرير القلم .

ويقولون الصِّرام بكسر أوله ، والجِذاذ والقِطَاعُ والحِصاد كله بكسر أوّله ، لأنه دال على نهاية الزمن .

---

(١) الخصائص ١٥٢/٢ .

كما يقولون الخياطة ، والرماية ، والتجارة ، والقِصابة ، كله بوزن واحد لأنه دال على الصنعة .

ويقولون الوكالة ، والوصاية ، والخلافة ، والإمارة ، كله فيه معنى الولاية ويقولون الدَّرَجانُ لمِشْية الصغير ، والحَجَلان إذا رفع الغلامُ رِجْلَه وَمَشى على الأخرى ، والخطران لمشية الشاب ، والهدجان مشية المُثقل والرسفان مشية المقيد ، والنَّزَوان والعسلان والغَليانُ والغثيان ، والخطران ، واللمعان ، وكله في معنى الحركة[1].

وكل هذا مما يجب أن يُسْتَقْصَى ويصنَّف في أبوابه التي بني عليها ، وتصنع منه صناعة معجمية جديدة ، ولا يجوز أن يبقى لُمَعًا مُفَرَّقةً في الكتب وتدرس هذه الروابط .

ويذكر أبوالفتح بابًا يصفه بأنه باب عظيم متسع ، ونهج مُتْلَئِبٌّ عند عارفيه مأموم ، قال في بيانه « وذلك أنهم كثيرًا ما يَجْعَلُون أصوات الحروف على سَمْت الأحداث المعبر بها عنها ، فيعدِّلونها بها ، ويَحْتذونها عليها ، وذلك أكثر مما نُقدِّرُه وأضعاف ما نستشعره »[2].

وذكر من ذلك الكثير مثل قدَّ ، وقط ، وخَضَم وقضم ، ونضَحَ ونَضَخَ جاءوا بالدال في قدَّ لأنه القطع طولا ، فالصوت مُمْتَدٌّ وجاءوا بالطاء في قط ، لأنه القطع عرضًا ، والطاء أخصر للصوت فَناسب سُرْعَة القَطْع ، قال أبو الفتح « جعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقُرْبه وسُرْعتهِ والدالَ المماطلة لما طال من الأثر وهو قَطْعُه طولاً »[3].

---

(١) ينظر تاج العروس وفقه اللغة للثعالبي .

(٢،٣) الخصائص ١٥٨/٢ .

والخَضْمُ لأكْل الرَّطب كالبطِّيخ ، والقِثّاءِ ، والقَضْمُ للصُّلْب ، والنضح للرشِّ الخفيف ، والنضخ للأكثر ، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف ، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه ، وليس من هَمِّي أن أَتَتَبَّعَ هذا وإنما أَرَدْتُ تَعْقيبه الذي عقَّب به على هذا الباب ، وهو قوله « فإن أَنْتَ رأيْتَ شيئًا لا ينقادُ لك فيما رسمناه ولا يتابعك على ما أوردناه فأحد أمرين إمَّا أن تكون لم تُنعم النظر فيه ، فيقعد بك فكرك عنه ، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تَخْفَى عنا وتقصر أسبابها دوننا ، كما قال سيبويه ، أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر »[1].

وهذا قاطع في أن اللغة كلها بُنِيت على هذا ، وأن غيابه عنا إمَّا لقصور في نظرنا ، أو لأن أصلا تاه منا كما قال سيبويه ، وهي كلمة نفيسه جدًّا لا يقولها إلا من مارس ، وطالت ممارسته ، وطالت يقظته ، وطال تدبره ، واضطرد قياسه .

* * *

وقد عقد أبو الفتح بابًا سماه « تلاقي المعاني مع اختلاف الأصول والمبانى »[2] ويبدو أن هذا الباب يتصادم مع تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني الذي فرّع منه الكلام على تشابه الأصوات في الحروف والأحداث المدلول عليها بهذه الأصوات ، وهذا الباب مؤسس على معرفة العلاقة بين المعاني والألفاظ الدالة عليها كالعلاقة بين الطيب وكلمة المِسْك الدالة على الطيب ، وكلمة الصُّوار أيضًا الدال على الطيب ، وكالعلاقة بين الحاجة

(١) الخصائص ٢/٢٦٤ .
(٢) المرجع السابق ٢/١١٣ .

وكلمة الحاجة ، والإرْبة واللُّبَانة وغير ذلك من الكلمات التي تدل على الحاجة .

والملاحظ أن الكلمات التي توارَدَتْ على مَعْنى واحد في هذا الباب ليس بينها أي ضرب من ضروب التصاقب الذي أكَّدَ أبو الفتح أن اللغة بُنِيَتْ عليه، وأنه إذا خفى علينا فذلك لقصور في مراجعتنا ، أو لأن أصلاً من أصول اللغة غاب عنا كما قال سيبويه ذلك العبقري الفذ الذي لم نُدْرك سر عبقريته بعد . والخلاصة أن أبا الفتح في هذا الباب كان يجيب عن سؤال لماذا وُضِعَ هذا اللفظ لهذا المعنى؟ لماذا سميت الناقةُ ناقة؟ وسمي الجمل جملاً؟ وسميت الشاةُ شاة؟ ويرى أبو الفتح أن النظر والبحث في اللغة من هذه الزاوية يَهْدي إلى سر العربية وفقهها ، ومعرفة جوهرها ، لأنَّه دراسة في حكمة الوضع وأسرار التسمية ، واقتراب شديد من الذي اختلج في نفس الإنسان العربي الأول وهو يعانى ولادة الكلمة ، وصناعة الكلمة ، التي تُجيد الإبانة الدقيقة عن المعنى الذي يريده بأخص خصوصياته ، وأخْفَى أحواله ، وأغمضها ، ويرى أبو الفتح أن حفظ معاني الكلمات ، والاكتفاء بذلك ، وإغفال النظر في العلاقة بين اللفظ والمعنى ، ولماذا اختير هذا اللفظ لهذا المعنى ، يُدَمِّرُ علمنا باللغة ، ويستعيذُ أبو الفتح بالله من الاكتفاء بمعرفة المعاني ، وكأن ذلك ذنب يأثم فاعله ، وكأن كل من يرى بابًا من أبواب العلم يمكن أن يَفْتَحهُ للناس ويَقعد عن ذلك فقد أثم .

قال أبو الفتح « فالتأني والتلطُّف في جمع هذه الأشياء وضَمِّها ، وملاءمة ذات بينها ، هو خاص اللغة وسرها ، وطلاوتها الرائقةُ ، وجوهرها ، فأما

حفظها ساذجة ، وقَمْشُها محطوبة هَرِجةً ، فنعوذ بالله منه ، ونرغب بما آتاناه سبحانه عنه »[1].

والقمش الجمع من هنا وهناك من غير تحرٍّ ، والحَطْب جمع الحَطب على أي وجه كان كحاطب الليل ، وقد علق شيخنا النجار على كلمة هرجة بقوله هرج البعير إذا سدر من شدة الحر وكثرة الطِّلاء بالقطران فكأنه يريد أن تكون ضعيفة وهذا الكلام مقتبس من القاموس ، والمعنى فيه لا يظهر والأظهر أن تكون كلمة هرجة مرادًا بها الاختلاط وقد ذكر هذا المعنى صاحب القاموس وهو مناسب للقمش الذي هو الجمع من هنا وهناك ومناسب أيضًا للحطب .

والذي يعنيني في هذا النص هو أن أبا الفتح يستعيذ بالله من السطحية في طلب العلم ومن السطحية الآثمة أن أكتفى بحفظ معاني الكلمات ، وأقف عند معرفة أن كلمة الصوار بضم الصاد وكسرها معناها المسك ، وأن الذي يُنْجيني مما استعاذ أبو الفتح منه هو أن أُدَقِّق في معنى الصوار ، وفى استعمالاتها في لسان العربية ، ثم أبحث عن الملاءمة بين الكلمة والمسك ، الذي جُعِلت علمًا له ، وهذه هي الروح التي أسَّسَ بها العلماء العلوم ، وأصلها أنهم استعاذوا بالله من الوقوف عند تحصيل الحاصل ولا ينأى بك عن الإثم إلا أن تراجع هذا الحاصل ، وتبحث في مطاويه وهناك نجد سره وفقهه .

وكان مفتاح أبي الفتح لهذا الباب قول شيخه أبي علي في بيان وجه تسمية السحاب سحابًا وحبيًا ، قال أبو على « قيل له حَبِيٌّ كما قيل له

---

(١) الخصائص ٢/١٢٥ .

سَحَاب تفسيره أن حبيّا فعيل من حبا يَحْبُو وكأن السحاب لثقله يَحْبُو حَبْوًا كما قيل له سحاب ، وهو فعال بفتح الفاء من سَحَب لأنه يسحب أهدابه» ثم ذكر أبو علي شواهد لهذا من الشعر ثم قال ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجة . الحاجة والحوجاء واللوجاء ، والإرْب والإربة ، والمأربة ، واللُّبانة ، والتلاوة والتَّلِيه والأشْكَلَة ، والشَّهْلاء . وهذه الكلمات كما يقول أبو الفتح مع اختلاف أصولها ومبانيها ترجع إلى موضوع واحد ومخطومة بمعنى لا يختلف . هو أن صاحب الحاجة قائم عليها ملازم لها متشبث بها ، وهذا المعنى جار في كل هذه الألفاظ ، ويزيد أبو الفتح المعنى بيانًا بالرجوع بكل كلمة إلى معناها الأصلي فالحاجة أصلها الحاج ، وهو شجر له شوك يَتَشبَّثُ بمن يَمُر عليه ، ويَعْتَاقُه ، والحوجاء من مادتها ، واللوجاء أصل آخر من لُجْتُ الشيء ألوجهُ إذا أدَرْتَه في فيك،وصاحب الحاجة يُديرها في نفسه، والإرب والإربة ، والمأربة يرجع جميعها إلى العقدة يقال عَقْد مؤرَّب ، إذا اشتد ، والحاجة معقودة ، في نفس صاحبها ، واللُّبانة ترجع إلى قولهم تلبَّن بالمكان مكث فيه وصاحب الحاجة مُتَلبِّنٌ بها ، ماكث عليها ، والتلاوة من تلوت الشيء أي قفوته ، وصاحب الحاجة يقفو حاجته ، والأشكلة من الشكال وهو القيد الذي يقيم عليه المقيد ، والحاجة قيد صاحبها ، والأشهلة تردد الحديث وصاحب الحاجة متردد عليها[1].

وقد ذكر أبو الفتح الكثير من هذا وبرع براعة فائقة في بيان علاقة الألفاظ المختلفة الأصول والمباني بالمعنى الواحد ، وذكر من ذلك الفِضَّة وأنها سُميّت فِضَّة لانفضاضها أي تفرقها في معادنها ؛ فقد لوحظ الأصل في

---

(١) الخصائص ١٢٧/٢ .

التسمية ، ثم استصحبوا اللفظ للدلالة عليها بعد تَصْنِيعِها ، كما سميت لُجينًا للصوقها في معادنها ، من تَلجَّن بالشيء أي لصق به ، وسُمَّى الذهب ذهبًا لنفاسته وندرته ، وكأنه قليل مُفْتَقد ، أو لذهابه في معادنه ، كما سُمَّى تِبْرًا لاختلاطه بالتراب ، ولا يقال له تبر إلا وهو في موقعه ، فإذا استخلصوه سُمّي إبريزًا من البُروز ، وهو الظهور والخلوص . وقالوا صَبِيٌّ وصَبيَّة ، وأرادوا الصَّبوْة ، كما قالوا غلام وأرادوا الغلمة ، التي هي ضَعْف العصمة ، وقالوا جارية وأرَادُوا سَلاسَتَها وعذوبتها ، وكأنها الماء الجاري ، وسميت النَّاقة ناقة من التأنق كما سمي الجمل جملاً من الجمال ﴿ **وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ** ﴾ (النحل:٦) .

وقالوا فلان خالُ مال يريدون أنه يتخوَّلُه وَيْرعاه كما قالوا مِحْجَنُ مالٍ يريدون أنه يَحْفظه ، وبِلْوُ مال ، يريدون أنه بلاه وخبره ، وقد وقف أبو الفتح أوَّلَ هذا الباب عندما جاء من كلامهم على فعيلة دالا على السجايا ، وذكر الخليقة ، وأنها من الخلق ، يعني خلق على هذا واستقر وزال عنه الشك ، والطبيعة من الطبع كما يطبع الدينار والدرهم فيلزمه طبعه ، ويقال النحيتة من نحتُّ الشيء أي ملَّسْتهُ وصيّرْتهُ على الوجه الذي أريده فيثبت عليه ، والغريزة من الغَرْز بالآلة فتَثْبُت الصورة وتستقر ، والنقيبة من النَّقْب وهو أخو الغرز ، والنحيزة من نحزت الشيء دفعته قال أبو الفتح «ومنه المنحاز الهاوون لأنه موضوع للدفع والاعتماد على المدقوق» ومنه السَّجية فعيلة من سجا يسجو ، إذا سكن والطريقة من طرّقت الشيء أي وطأته ، وذلّلْتُه والسَّجيحة من سَجِحَ كطرب إذا سَهُلَ واطمأن وسُلْس .

ويعقب أبو الفتح على هذا ومثله بقوله «فاعجب للطف صنع الباري سبحانه في أن طبع الناس على هذا، وأمكنهم في ترتيبه، وتنزيله، وهداهم للتواضع عليه وتقريره»[1].

وتجد في هذا إحساسًا مبهرًا بأمر إلهي في هذا النظام اللغوى، وأن هذا النظام ليس صناعة أجيال تواردت على اللسان منذ الزمن السحيق، كما يقول هو في أبواب أخرى كثيرة، وإنما فيه أمر إلهي وهو راجع إلى الحكمة الإلهية، وأبو الفتح معتزلي والمعتزلة يقولون إن أفعال العباد مخلوقة للعباد، وليست مخلوقة لله، لأن الله سبحانه وتعالى يحاسبهم عليها، ولا يحاسبهم سبحانه إلا على ما صنعوا، وأهل السنة يقولون إن الله خالق كل شيء أي خالق العبد وما فعل، والمهم أن أبا الفتح هنا أمام هذه الدقة المذهلة والحكمة البارعة التي لا تجد فيها اختلالاً يرجع أبو الفتح إلى الأمر الإلهي، وأنه ما كان للعرب أن يهتدوا هذا الهدي، ولا أن يَسْتَنُّوا هذا السنن إلا بهداية الله سبحانه وتقدَّس.

ولا شك أن وزن فعيلة في هذا الباب قد قارب بين الأصول المختلفة، وأن دخول كل هذه الكلمات في هذا النسق الصوتي الذي هو فتحة ثم كسره ثم حرف مد ثم فتحة يقارب بينها مقاربةٌ واضحة مع تباعد الأصول والمباني، وهذا شائع في اللغة في أوزان كثيرة كما مرّ بنا في فعلان كالدرجان، والحجلان وبابه، وما كان على وزن فعيل مثل الحنين، والرنين، وبابه، وفعالة بكسر الفاء كالوكالة والولاية إلى آخر كل وزن من هذه الأوزان الذي يجمع عائلة من الكلمات يقارب هو بينها مع اختلافها؛ فإذا

(١) الخصائص ١١٧/٢.

صادفتني كلمة غريبة على وزن من هذه الأوزان المرتبطة بأصول المعاني ، دَلَّنِي هذا الوزن على بابها ، فإذا كانت على مثال فعلان قلت إنها من باب الحركة ، وإذا كانت على مثال فعيلة قلت إنها من باب السجايا ، وكأن اللغة من جهة هذا الميزان الصرفي التي تتجمع حوله كلمات تدور حول معنى واحد تسهِّل طريق إدراك معانيها ، وكأن هذا الوزن يرسمُ لك سَهْمًا يُشير إلى وادي المعنى الذي ترجع إليه هذه الكلمة الغريبة ، وهذا مما يسّر الله به هذا اللسان للذكر ، وقد روى ابن القيم لشيخه ابن تيمية أنه قرأ أن أبا الفتح كان يختبر حِسَّه اللغوي وقدرته على التعرف على معنى الكلمة الغريبة بدلالة الصوت ، فإذا ترجح عنده معنى نظر في المعجم ، وغالبًا ما كان يَصْدُقه حَدْسُه فيقع به على المعنى ، أو قريبًا منه ، فقال له الشيخ وأنا أفعل ذلك .

والذي ألاحظه في هذا الباب الذي عني به أبو الفتح عناية متميزة ، وذكر أنه من خصائص العربية ، ألاحظ أن كل كلماته منقولة من معنى أصلي ، وأنها كلها من المجاز الذي شاع حتى أُلحق بالحقائق ، فالمسك من مسك والصوار من صار إليه أي مال ، والصَّبِيَّةُ من الصَّبْوة ، والغلام من الغُلْمَةَ ، والناقة من التأنقُّ ، والغنم من الغنيمة ، والخيل من الخيلاء ، والسجية من السجو إلى آخره ، وابن جني هو الذي قال هذه ولست أدري كيف سَكَت عن أن هذا كله من المنقول على سبيل المجاز ، وهو القائل أكثر اللغة مجاز ، وقول ابن جني وشيخه أبي علي إن الطيِّب يمسك بالحاسة فسُمِّي مِسْكًا ، أو يميلها فَيُسَمَّى صِوارًا ، هو بيان العلاقة بين المعنى الأصلي للكلمة ، والمعنى الذي نقلت إليه ، كما نقول سميت الحسناء بدرًا لحسنها ، وسمي السحاب حبيًا لبطء حركته ، وكأنه يحبو هذا شيء في هذا الباب . ثم إن هذا

يعني من جهة أخرى أن معانيها المجازية أحدث من معانيها الأصلية ، وإذا كان كذلك فأي لفظ قديم كان يطلق على الناقة مثلاً قبل أن ينقل إليه هذا اللفظ الذي هو من التأنق ، الجواب محيِّر .

والأمر الآخر هو أن القول باتفاق المعاني مع اختلاف الأصول والمباني لا يستقيم على هذا الإطلاق ، لأن كل كلمة من الكلمات التي تواردت على معنى واحد تبرز جانبًا من جوانب هذا المعنى لا تبرزه الأخرى ، لأنِّي حين أقول سحابًا ، أشير إلى أنه يسحب أهدابه ، كما قال أبو الفتح وحين أقول حَبِيًّا أشير إلى شيء آخر ، وهكذا كلمة المسك تشير إلى قدرة الطيب ، ونفاذه ، وأنه يُمْسِكُ بالحاسَّة وكلمة الصبي تبرز جانب الصبوة ، وكلمة غلام تبرز جانب الغلمة وهكذا كل كلمة تبرز الجانب الذي رُوعي في معناها ، حين نقلت . ولهذا تجد لكل لفظة ظلالاً ، وأطيافًا ، لا تجدها لغيرها .

والمقاربة بين اللفظ والمعنى الذي سمَّاه أبو الفتح « تصاقُبَ الألفاظ لتَصَاقُب المعاني » هي أصول رُوعيت في أصْل الوضع ، وفرق بين الوضع الأصلي ، والوضع الذي أصله النقل على سبيل المجاز ، قد نجد مشابهة بين الألفاظ وأصوات الأحداث التي وضعت هذه الألفاظ لها ، وذلك في الوضع الأصلى ، وقلما نجد ذلك مع النقل لأن النقل غالبًا ما يعتمد على المعنى ، ولذلك وصف أبو الفتح باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني بأنه باب يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجرَّدة من الألفاظ ، وأنه مما يَعْتنقُ فيه الفِكرُ المَعْنَى فهو أشْرَفُ الصَنعتين ، وأعلى المأخذين[1].

---

(١) الخصائص ١٣٣/٢ .

وقد اهتم أبو الفتح بالألفاظ التي تشاكل أصوات الأحداث التي وضعت لها ووصفه بأنه باب واسع ، ونهج مُتْلئبٌ وذكر أن التشاكل بين الأصوات والأحداث ، إذا غاب عنا في كلمات اللغة فليس لغيابه إلا سبب من أسباب ثلاثة ، الأول أنها قد تخفى عنا لقصورنا دونها ، أو لأن أصولاً تاهت من أصول هذه اللغة ، أو لأن للأول علمًا لم نقع عليه ، وقد قدَّمنا ذلك والمقصود الآن هو أن النقل القديم من أسباب افتقاد التشاكل بين أصوات الكلمات وأصوات الأحداث ، لأن هذا التشاكل كان يلاحظ غالبًا في أصل الوضع أمَّا حين ننقل كلمة إلى معنى جديد فإن الملاحظ غالبًا حال من أحوال المعنى . هذا والله أعلم .

* * *

بقي لي من كلام أبي الفتح الباب الذي سماه شجاعة العربية ، ولا أذكر أنى قرأت كلمة شجاعة العربية عند غير أبي الفتح ممن سبقوه ، أو عاشوا معه ، وقد أخذها منه ابن الأثير وسمَّى بها الالتفات ، وقال « وإنما سُمّي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام ، وذلك أن الرجل الشجاع يَرْكَبُ ما لا يَسْتطيعُهُ غيرُه ، ويتورَّد ما لا يتورَّدُه سواه ، وكذلك الالتفات في الكلام فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات »[1].

وقول ابن الأثير « وإنما سُمّي بذلك » يفيد أن هذه التسمية قد سبق إليها غيره ، إلا أن يكون مرادُه وإنَّما سمَّيْتُه بذلك ، ثم بنى الفعل للمجهول اعتمادًا على قوة القرينة ، ومثل هذا يقع في كلامهم .

---

(١) المثل السائر ٢/١٣٥ .

وقوله : «فإن اللغة العربية تختص به» ، من معدن كلام أبي الفتح الذي يتكرر كثيرًا ، وخصوصًا في كتاب الخصائص ، وربما كانت كلمة الخصائص التي جعلها عنوانًا لكتابه نصًّا في ذلك .

وقول ابن الأثير «أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره ، ويتورد ما لا يتورده سواه» هو الذي عوَّل عليه أبو الفتح في أخصِّ مسائل هذا الباب .

وقد درس أبو الفتح في باب شجاعة العربية الحذف ، والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والحمل على المعنى ، والتحريف .

وكلمة التحريف ليس معناها الخروج عن سنن العرب ، وطرائقهم ، وإنما هو من هذا السَّنَن ومَسْمُوع ممن تؤخذ عنهم اللغة ، وإن خالف ما عليه الجمهور وهو ليس بمعنى الانحراف الذي يستعمله البَبَّغَاوات الذين يمضغون رجيع الثقافات .

وهذه الأبواب التي درسها أبو الفتح في باب شجاعة العربية لم يفاجئنا فيها بشيء غير مألوف ، ولعله أراد بجمع هذه الأبواب تحت هذا الاسم الإشارة إلى أن من سنن العربية ونهجها المتقرر ما يبدو مخالفًا كالتقديم الذي هو نقض للرتبة ، والحذف الذي هو خلاف الأصل ، والحمل على المعنى الذي هو إهمال اللفظ المنطوق ، والذي عليه المعول في الرابطة الإعرابية ، والتحريف الذي هو خلاف ما جاء عليه اللفظ .

وكنت أتوقع أن يدخل أبو الفتح باب الاعتراض مع هذه الأبواب ، لأن الاعتراض من صميم شجاعة العربية ، وهو أولى بهذا الباب من التقديم والتأخير ، لأن التقديم يعني تقديم جزء من الجملة على جزء آخر ، فتتبادل

المواقع بين كلمات بينها روابط ، وأواصر قربى ، والاعتراض دخول جملة غريبة ، مُقْحَمةً ليس بينها وبين العائلة التي فرَّقت أفرادها أي علاقة ، وهذا معنى أن الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب ، لأن المحل الإعرابي يَعْنِي وشيجةً ورابطة بين كلمة وكلمة ، كالرابطة التي بين الصفة والموصوف ، والبدل والمبدل منه ، والتوكيد والمؤكد ، والفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، كل هذه روابط وعلاقات ، ووشائج قربى ، تجد فيها الكلمات ممسكًا بعضها ببعض على وجه من وجوه الإمساك ؛ هذا الإمساك ضروري ، وإلا تشَارَدَ الكلامُ ، وغاض معناه ، لأن هذه الروابط هي أغراض المتكلمين ، ومقاصدهم ، لأنها هي الإسناد ، والإسناد مناط الفائدة ، والذي لا محل له من الإعراب هو الجسد اللغوي الغريب الذي يقتحم هذا الجسد الحي المتواصل ، والنابض بمقاصد الناس وأغراضهم .

ويقول أبو الفتح في باب الاعتراض الذي أفْرَدَه « ولا يُشْنَعُ عليهم ، ولا يُسْتنكر عندهم ، أن يعترض بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك مما لا يجوز فَصْلُهُ » وهذا معناه أنه من المستنكر والمستشنع الفَصْلُ بين هذه الأشياء ، ولكن من أجل الاعتراض صار غير مُسْتَشنع ، وغير مُسْتنكر ، بل هو من فصيح الكلام وجيده ، ودال على قُوَّة نَفْس الشاعر وطول نَفَسِهِ كما قال أبو الفتح ، وهذا من أدق ، وأنفذ ما يوصف به الاعتراض ، لأنى رأيته يكثر جدًّا في الشعر الجاهلي ، وحيث تتدافع المعاني ، وقد يطولُ الاعتراض ، حتى يكون بمثابة فكرة كاملة ، دخلت بين جزئي كلام ، وامتدت حتى شغلت سطوراً من الشعر ، وقد رأيت ذلك في قصيدة كعب بن زهير وهو يصف ناقته التي بلغته مأمَنَهُ .

وألاحظ دائمًا أن الجملة الاعتراضية ذات معنى متميز جدًّا في الكلام الذي وقعت معترضة فيه ، وكأن تميزها هذا هو الذي جعل المتكلم المُبين يَرْمِي بها حين يفاجأ بها تجري في بيانه ، ليبادر القارئ والسامع بها غير متَرَيِّثٍ حتى يجد لها موقعًا ، لأن تَفوُّقَها يَمْنَحُها الموقع ، ويصير المُستبشعُ لها من الفَصْلِ غَيْر مستبشع الجملة الاعتراضية تشبه في الكلام الثمرة الكريمة التي تسقط فور نُضْجِهَا لا تبالي في أي موقع سَقَطتْ ، ولو أن المتكلم هيَّأ لَهَا مكانًا غَيْرَ الاعتراض لما الْتَفَتَ السامع إليها ، إلا بقدر ما يَلْتَفِتُ لغيرها من الجمل .

وقد ختم أبو الفتح كلامه في الاعتراض بكلمة نفيسة جدًّا لم أقرأ مثلها مع شغفي بهذا الباب قال :

« والاعتراض في شعر العرب ، ومنثورها ، كثير ، وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم ، وقوة نفْسه ، وطول نَفَسه ، وقد رأيته في أشعار المحدثين ، وهو في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولَّدين »[1] .

وأفهم من كلمة امتداد النفس غزارة المعاني ، وتزاحُمَها ، وتدافعها ، وأفهم من قوة النفس ، سيطرة العقل اليقظ الحيِّ على هذه الغزارة ، وحسن تصريفها ، وإصابة مواقعها ، ولا يوصف المتكلم المبين بأجلَّ من غزارة المعاني ، التي عليها من العقل سلطان ، وكأن أبا الفتح لما وصف فصاحة هذا الأسلوب بهذا الوصف العريق توهم أنه قد يَقَعُ في نَفْس القارئ أنه خاص بأهل الطبع ، وهم أصحاب الكلام الأول ، فأَرْدَفَ بأنَّه رآه في شعر المولدين ، ثم أكد بأنه في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر ، وأفهم من هذا أن

---

(١) الخصائص ٣٤١/١ .

أبا الفتح لم يَشْغَله علم الإعراب ، ولا علم التصريف ، ولا المراجعة الدائبة لشعر من تؤخذ عنهم اللغة إعرابًا وتصريفًا عن شعر المولَّدين الذين قلَّمَا كان يُشْغل بهم النحاةُ ورواة اللغة ، وإنما كان يراجع أشعار أهل الزمان الذي هو فيه ، مراجعة من يتفَقَّدُ الأسَالِيب ، ويتبين مبانى الكلام وفنونه التي بني منها ، ويتفقَّدُ الخصوصية التي يتميَّزُ بها شعر الشاعر ، والتى تكثر في شعره أكثر مما تكثر في شعر غيره ، ثم هو يقول لنا من وراء هذا الزمن السحيق لا تشغلكم الفنون البلاغية في كتب البلاغيين ، عن الفنون البلاغية في شعر الشعراء ، واعلموا أن لهذه الفنون مذاقات مُخْتلفة في شعر كل شاعر ، بل وفى المواقع المختلفة من شعر الشاعر الواحد ، واحذروا أن تجعلوا الفن البلاغي الواحد ضَرْبًا واحدًا ، في كل كلام ، وأن تشغلوا عن تنوع نَكْهتهِ ومذاقه الذي لا يوجد منه شىء في كتب البلاغيين ، وإنما يوجد كله وأجل منه حين يُصْبغ الفن البلاغي بأحْوَال النفس المُبينة ، في السياقات المتنوعة ، وفى المنازع المختلفة ـ باختلاف منازع الشعراء .

وهذه وصيةٌ منك غالية يا أبا الفتح أنْقَعْتَ بها غُلَّة الظامئين الباحثين عن الرِّىِّ في حياة أدبية تلْفَحُنَا فيها رياح السموم .

وأعود إلى ما أريد في الذي قاله في باب شجاعة العربية بعد الاعتراض بما قلناه في الاعتراض ، وأقصد إلى حديثه في الفروق والفصول ، وقد قال فيه « فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي ، وهو دون الأول ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف ، نحو قولك كان فيك زيد راغبًا ، وقبيح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، نحو قول الفرزدق :

فلمَّا لِلصَّلاةِ دَعَا المُنادِي نَهَضْتُ وكنْتُ منها في غرور

إلى آخر ما قال .

أراد الفرزدق أنه زاره طيف صاحبته فبات مع الطَّيف على حال وَصَفها الشاعر وأجاد ثم قال هذا البيت مشيراً إلى مجيء الفجر وهو على الحال الذي وصف ، وأراد لما دعا المنادي للصلاة ، نهضت وكنت في غرور ، يعني أن متاعه كان في المنام ، وهو متعة غرور ، وقد فصل الشاعر بين المضاف الذي هو « لما » بمعنى حين والمضاف إليه وهي الجملة الفعلية دعا المنادي .

ثم ذكر قول الآخر :

فقد والشَّكُّ بيَّن لى عناءٌ بوشك فراقهم صَرَدٌ يَصيحُ

وأصل الكلام فقد بيَّن لي صُرَدٌ يصيح بوْشْكِ فراقهم والشك عناء ، وقد تداخل الكلام ففصل بين قد والفعل ، وهذا من أقبح الفصل ، لأن قد تجري مجرى الجزء من الفعل ، ألا تراهم إذا أكدوا الفِعْل أدْخلوا حرف التوكيد على قد الداخلة على الفعل ، وقالوا لقد فعلنا كيت وكيت ، وعليه قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ** ﴾ (الزمر:٦٥).

ثم فصل بين المبتدأ ، وخبره ، والشك عناء ، ثم قدم معمول الصفة وهو قبيح جدًّا وذلك قوله « بوشك فراقهم » على الموصوف الذي هو « صُرَدٌ » وأصْلُ الكلام صرد يصيح بوشك فراقهم ، فالجار والمجرور متعلق بيصيح ، وهو وصف لصرد ، قال أبو الفتح « وتقديم الصفة وما يتعلق بها على موصوفها قبيح ، ألا ترى أنك لا تجيز هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا » أراد أنك قدمت الظرف الذي هو اليوم وهو ظرف الصفة التي هي « ورد » على رجل الذي هو الموصوف ، ثم قال وإنما يجوز وقوع المعمول فيه يَعْنِي الظرف بحيث يجوز وقوع العامل يعني « ورد » فكما لا يجوز تقديم

الصفة على موصوفها ، لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها»[1]. ثم ذكر قول الشاعر :

فأصْبَحت بَعْد خطِّ بهجتها كأنَّ قَفْرا رسومَها قلما

أراد فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها ، وهم يشبهون الأطلال بخطوط الأقلام ، وهو كثير في كلامهم ، فصل بين أصبحت وخبرها الذي هو قفر ، وفصل بين كأنَّ واسْمَها الذي هو قلم ، وبين الفعل «خط» ومفعوله الذي هو «رسوم» ، وقدم خبر «كأن» الذي هو «خط» عليها وفصل بين المضاف الذي هو «بعد» والمضاف إليه الذي هو «بهجتها» بخط وفصل بين كأن واسمها بمفعول خبرها ، الذي هو رسوم ، قال أبو الفتح وأنت لا تجيز كأن خبزًا زيدا آكل ، بل إذا لم تُجزْ الفصل بين الفعل والفاعل على قوة الفعل في نحو كانت زيدًا الحُمَّى تأخذ ، كان ألا تجيز الفصل بين كأن واسمها بمفعول فاعلها أجدر»[2] ثم ذكر بيت الفرزدق المشهور :

وما مثلهُ في الناسِ إلاَّ مُمَلَّكًا أبُو أُمِّه حَيٌّ أَبُوهُ يُقارِبُه

وكل هذه الفروق والفصول من القبيح ، وقد عقَدَ في أول كتابه فصلاً عنوانه «هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً» وقد بدأه بقول أبي على ما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حَظَرتْهُ عليهم حظرته علينا ، ثم قال فأما ما يأتي عن العرب لَحْنًا فلا نعذَر في مثله مولدًا فمن ذلك بيت الكتاب :

---

(١) الخصائص ٣٩١/٢ بتصرف .

(٢) المرجع السابق ٣٩٣/٢ .

ومـــا مثلـــهُ في النـــاسِ إلاَّ مُمَلَّكًـــا أبُـــو أُمِّـــه حَـــيٌّ أَبُـــوهُ يُقارِبُـــه

ثم ذكر «فأصبحت بعد خط بهجتها» وقوله «فقد والشك بين لي عناء» وأدخل هذه الشواهد في باب اللحن الذي لا يعذر فيه مُوَلَّد ، وهو في باب شجاعة العربية يعالج هذا ومثله من زاوية أخْرى وأن مثل هذا حين يَرِدُ عن من تُؤخَذُ عنهم اللغة لا يدل على ضعف ، لأن من رُوي عنهم هذا الشعر ، لا يعجزهم أن يصقلوه ، ولكن الشاعر كان كما يقول أبو الفتح «أنْسُه بعلم غرضه ، وسفور مراده يُريه أنه لم يرتكب صَعْبًا ، ولا جشم إلاَّ أمَمًا ، وَافَق بذلك قابلاً له ، أو صادف غَيْرَ آنِسٍ به» وبهذه النزعة الصادرة عن ثقة الشاعر في نفسه ، وعدم احتفاله بقبول من يقبل ، ورفض من يرفض ، صنع الشاعر ما صنع .

أبو الفتح هنا يتكلم عن الشاعر وليس عن الشعر ، ويشرح لماذا وقع الكبار في هذا الاختراق ، ويقول إن هذا الشعر حين يصدر عن من لا شك في قدرته على التجويد ، يدل على فرط اعتداد الشاعر بنفسه ،ويُشبِّهه أبو الفتح بالفارس المُفرط في شجاعته والمفرط في إدْلاله بقوته حتى إنه لَيُجْرِي الجموحَ بغير لجام ويَرِد الحربَ الضروس حاسرا بغير احتشام .

قال أبو الفتح في نص يكاد يكون منفردًا في كلام علمائنا :

«فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها فاعلم أن ذلك على مَا جشِمه منه ، وإن دل من وجه على جَوْره وتعسُّفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله ، وتخمطه ، وليس بقاطع دليل على ضَعْف لغته ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي مثل مُجْرِي الجموحَ بغير لجام ووارِدِ الحربِ الضروسِ حاسرًا من

غير احتشام فهو وإنْ كان مَلُومًا في عُنْفه وتَهالُكِه فإنه مشهودٌ لـه بشـجاعته ، وفيض مُنّته »[1].

أما الشعر فإنه يقول فيه « فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياسٌ عليه غـير أن فيه ما قدمنا ذكره مـن سُـمُوِّ الشـاعرِ وتَغَطْرُفِـهِ وبَـأوِهِ وتَعجْرُفِـه فاعرفـه واجْتَنِبْه »[2].

وراجع الثناء على هؤلاء الكبار الكرام الذي اخترقوا الأصول بَأوًا وتَعّجرُفًا ثم التحذير من متابعتهم لأنك لست مشهودًا لك بفيض المُنَّةِ .

قلت إنني لم أقرأ كلامًا لمـن يُؤخـذ عـنهم العلـم قـال فيـه إن مثـل قـول الفـرزدق ومـا مثلـه في النـاس إلا مملكًـا إلى آخـره مـؤذن بصـيال الشـاعر وتخمطه ، والتخمط من أوصاف الفحل إذا هَدَر وثَار .

ومما يقارب هذا من كلام أبي الفـتح المولـع دائمًـا بفَـتْح آفـاق جديـدة ، والذي يُغْرينا ببنات أفكاره ما نقْبَلُه منها وما لا نقْبَلُ ، قوله في باب احتمـال القلب لظاهر الحكم « هذا موضع يحتاج إليه مـع السَّـعة ليكـون مُعَـدّا عنـد الضرورة » وهذه فكرة أغرب وأمْتع ، وخلاصتها أن أصـحاب اللسـان ممـن شَهِدَتْ لهم الأمَّة بفضل المُنَّة كانوا يَعدِلون عن المشهور الفصيح ، إلى غيره ، وهم قادرون على ألا يعدلوا ، وذلك لأنهم بهذا العدول عن الأقوى وهـم في السَّعةِ يُعدّون ويَمْتَهدون لألسنتنا أساليب وطرائق وسـننًا ، نَلْجـأ إليهـا حـين نَضْطَرُّ إلى ذلك ، وكأنهم يوسعون دائرة الجـواز ويُضَـيِّقُون دائـرة الممتنـع ،

(١) الخصائص ٣٩٢/٢ .
(٢) المرجع السابق ٣٩٣/٢ .

ويبسطون من امتداد الصواب ما اتسع ، إزالة للحرج حتى تَتسِعَ مناهج القولُ أمام كل ذي بيان .

قال أبو الفتح « ولا يمنعنّك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضًا ، فإن العرب تفعل ذلك ، تأنيسًا لكَ بإجازة الوجه الأضعف لتصحَّ به طريقك ويَرْحُب به خِناقُك إذا لم تجد وجهًا غيره ، فتقول إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدٌّ وعَنْهُ مندوحةٌ فما ظنك بهم ، إذا لم يجدوا منه بُدًّا ولا عَنْه مَعْدِلاً »[1] وهذا ليس كلام من يحكي لك متنًا من متون العلم وإنما هو كلام من يفكر في اللغة وهو مستحضر في فكره الإنسان صاحب اللغة ، سواء كان الإنسان الذي مهد طرقها ، أو الآتي بعده وأن هذا الأول الكريم المقتدر يعد طرائق للأجيال القادمة ، ويخترع لهم من اللغة سننًا يسلكونه إذا ضاقت بهم السعة ، وكل هذا كلام جيد جدًّا ، وذكر من ذلك قول أبي النجم :

قد أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعِي علَيَّ ذَنْبًا كلُّه لم أصنع

والأفصح في ذلك أن يَنْصِب لفظ كل،والرفع ضرورة لم يُلجئه إليها وزن، لأن البيت لن ينكسر لو قاله بالنصب ، وإنما فعل أبو النجم ذلك ودخل في قبح الضرورة مع قدرته على تَجَنُّبها ليُعدّ هذا الأسلوب لوقت الحاجة[2] وهذا تعليل جيد وصادر عن فكر لغوي سَمْح يَبْحث عن السَّعة التي توسِّعُ على الناس ما دام يجيزه الوارد عن العرب ، وهو أشبه برخص ابن عباس في الفقه ، وأن الله يحب أن تؤتى رُخصهُ كما يُحبُّ أن تؤتى عزائمه ، وأبو الفتح يقول ما قاله النحاة لأن الرفع ضعيف ما دام الفعل لم يعمل في ضمير يعود

---

(١) الخصائص ٣/٦٠، ٦١ .

(٢) المرجع السابق ٣/٦١ .

على المتقدم ، فإذا قال كلُّه لم أصْنَعْهُ لكان الرفع قويًّا ولكن الذي أضافه أبو الفتح هو تعليل هذا الضعيف ، وأن الصَّيْرورة إليه من مِثْل أبي النجم إنما هي لهذا الذي ذكره أبو الفتح ، وقد ذكر سيبويه بيت أبي النجم وقال الرفع ضعيف ، وذكر معه بيت امرئ القيس :

فأقبلتُ زحفًا على الرُّكْبَتَين فَثَوْبٌ لبستُ وثوبٌ أَجُرُّ

والأقوى أن يقول فثوبا لَبَسْت وثوبًا أجُرُّ ، أو أن يُعمل الفعلَ في ضميره مثل زيدٌ أكرمته .

وذكر سيبويه أيضًا قول النمر بن تولب :

فيوم عَلَيْنا ويوم لَنَا ويوم نساءٌ ويوم نُسَرّ

وذكر قول الآخر :

ثلاثٌ كلّهن قَتَلْت عَمْدًا فأخْزَى الله رابعة تَعُود

قال كلهن بالرفع ولم يقل قتلتهن .

قال سيبويه فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب ، ذكر ذلك في باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قدم أو أخر[1].

وأظن أن أبا الفتح نظر إلى هذه الشواهد التي قضى سيبويه عليها بالضعف فوجدها لشعراء من أكبر شعرائنا ، وأعرقهم في الفصاحة ، وأن سلوكهم الطريق الأضعف ليس عن ضعف ، فذهب إلى ما ذهب إليه ، والأشبه بهؤلاء أن يُطرِّقُوا في اللسان طرقًا يُرحَبُ بها الخناق على من تضيق عليهم الطرق .

---

(١) الكتاب ١/٨٠ وما بعدها .

وكان أبو الفتح يحصل كلام العلماء ، ثم يراجع فيه ، ليجد فيه سرًّا لم يستخرجه من سبقوه ، وقد وقع في نفسه من مراجعة هذه الشواهد أن الشاعر الأقوى لا يتكلم بالأقوى دائمًا ، لأن سليقة اللغة بكل تنويعاتها تسكن فيه ، وكلامه يُمثِّل هذه السليقة ، التي فيها الأقوى وما دونه ، لأن هؤلاء الكبار الكرام وأمثالهم هم الذين نَهَجُوا مناهجها ، وطرَّقوا طرائقها ، وسَنُّوا سننها بكل ما في هذه المناهج والطرائق والسنن من سَعةٍ ، ورحَابَةٍ ، وثراءٍ وتنوُّع حتى يجد القوي ومن هو دونه مُتَّسَعًا للكلام ، وعظمة هذه العربية الشريفة بسعتها وقدرتها على استيعاب الأمة المُتَّسعة المترامية ، ولو كانت اللغة نهجًا واحدًا وطريقًا واحدًا لاستحال عليها أن تَسَعَ هذا التنوُّعَ العبقريَّ في الأساليب ، والأجناس ، والعلوم ، التي تدافعت بحارها زمن أبي الفتح وبعد أبي الفتح .

وأكرر أنى أحب هذه النَّزْعةَ في أبي الفتح ، أعني نزعة الاجتهاد ، وإعمال العقل والبحث في كل شيء عن شيء ، وفى كل مسألة عن مسألة ، لأني مع شغفي بتحصيل الحاصل ، أكره الوقوف عنده ، وأحِبُّ العقل الذي يضع ميسَمَهُ على الحقائق مهما كان ثباتها ، قلت هذا لأقول إن الذي تعلَّمناه من شيخنا عبد القاهر ينقض كل ما قاله أبو الفتح ، وما قاله سيبويه قبله ، وما أجمع عليه أهل البلدين كما يقول أبو الفتح ، وذلك لأن عبد القاهر يَرَى أن كلمة « كل » إذا دخلت في حيز النفي توجه النفي إليها ، فإذا قلت لم أقرأ كل الكتاب ، تكون قد نفيت أنك قرأته كُلَّه وهذا لا يَمْنع أن تكون قرأت بعضه ، وعليه قول الشاعر ، « ما كل ما يتمنى المرء يُدْرِكه » يعنى أنه يدرك بعضه ، وقول الآخر « وما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد » يعني أن بعض رأيه يدعو إلى رشد .

فإذا قدّمت كلمة كل وأخْرَجْتها من حيِّز النفي أفاد ذلك عموم النفي ، فإذا قلت كل ذلك لم أفعل ، أفاد أنك لم تفعل شيئًا ، وعليه قوله عليه السلام لذى اليدين « كل ذلك لم يكن » يعني النسيان أو قصر الصلاة ، ومثله قول الشاعر « وكلٌّ ليس يَعْدُو حمامه » وقول الآخر « وكل عندنا لَيْس بالمكدى » ولهذا كان الرفع مُتَعَيَّنًا على أبي النجم ، لأنه أراد أنه لم يَصْنع ذنبًا أي ذنب ، مما ادَّعَتْه عليه أم الخيار ، ولو قال « كله لم أصنع » بالنصب لأفاد أنه صنع بعضًا لأن لفظ العموم سيدخل في حيز النفي مع تقدمه ويكون النفي موجهًا إلى العموم ونفى العموم لاستغرق الإفراد .

وقد اعتذر عبد القاهر بأدب عال عن كل من خالفهم في هذا وقال « واعلم أنه لم تضق العبارةُ ولم يَقصر اللفظُ ولم يَنْغلِق الكلام ، في هذا الباب إلا لأنه ، قد تناهي في الغموض ، والخفاء ، إلى أقْصى الغَايات ، وإنك لا ترى أغْرَب مذهبًا ، وأعجب طريقًا ، وأحْرَى بأن تَضطربَ فيه الآراء منه » ثم ذكر ما خفي من هذا الشأن على الكندي المتفلسف وابن شُبرمه وذي الرمة ثم قال :

ومن العجيب في هذا المعنى قول أبي النجم :

قد أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعِي عَليَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أصْنَعِ

فقد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه ، من رفع كل في شيء إنما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت إليه ضرورة ، لأنه ليس في نصب كل ما يكسر له وزنًا ، أو يَمْنَعُه من مَعَنى أراده »[1].

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٢٧٨ .

وهذا كلام جيد ومستقيم ودليله واضح ، ولكنه لم يَسْلَم لأن العلامة سعد الدين التفتازاني رأى أن هذه القاعدة التي وضَعها الشيخ عبد القاهر واستدرك بها على علماء البلدين ، وعلى شيخهم سيبويه ، أغْلَبِيَّة لا كُلِّية ، وذلك لورود لفظ كل في حيز النفي ، مع القطع بأن المراد عموم النفي ، يعني دخول كل الأفراد في النفي وذلك في قوله تعالى : ﴿ **وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ** ﴾ (الحديد:٢٣) وقوله سبحانه : ﴿ **وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ** ﴾ (البقرة:٢٧٦) وقوله جل شأنه : ﴿ **وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ** ﴾ (القلم:١٠) قال الشيخ سعد الدين بعد عرض الآيات «وهذا الحكم أكثري لا كلي» انتهى كلام العلامة .

ولو قال أبو النجم كلَّه بالنصب لكان من جهة الدلالة داخلاً في الأقل لأن الأكثر في هذا التركيب نفي العموم وليس الأفراد ، وكان يكون من ناحية الإعراب جاريًا على الأكثر ، ولكنه اختار أن يجري على الأكثر في الدلالة ، والأقل في الإعراب ، والله أعلم .

وكان الشيخ عبد القاهر قليل التعرض لأبي الفتح مع حفاوته الشديدة بشيخه أبي علي ، وتوفره على علمه ، وقد ذكره مرة واحدة في دلائل الإعجاز ، رَدَّ عليه فيها طريقته في استحسان الشعر ، وقد أثْبَت الشيخ محمود شاكر هذا في فصول ملحقة بالكتاب وهي مسائل مُتَفرِّقة .

قال الشيخ عبد القاهر :

« إن كان أبو الفتح بن جني قال ما قال في قول المتنبي .

« **وفيها قِيتُ يَوْمٍ للقراد** »

حتى تكون فضيلة يكون بيت المتنبي بها أشعر من بيت الحطيئة ، فَمُحالٌ أن يكون البيت بزيادة تقع في مجرد الإغراق ، من دون صَنْعة تكون في تلك الزيادة أشعر من البيت ذي الصَّنْعةِ ، ولا سيما مثل صَنْعة الحطيئة ، التي لا يبلغ المتأمل لها غاية في الاستحسان إلا رأى أن يزيد ؛ ومن سلك في الموازنة بين الشعرين هذا المسلك أداه ذلك إلى ما سَخُفَ من الرأي وهو أن يجعل بيت المتنبي في قوله :

وصَدْرُك في الدنيا ولو دَخَلَتْ بنا وبالجن فيه ما دَرَت كيف تَرْجِعُ

أشعر من البحتري في قوله :

مفازة صَدْرٍ لو تُطرَّق لم يكن ليسلكها فَرْدَا سلَيْكُ المقانب[1]

هذه هي المسألة بتمامها التي ذكر فيها عبد القاهر أبا الفتح وقول المتنبي هو :

فلم تلق ابن إبراهيم عَنْسى وفيها قيتُ يَوْم للقراد

وبيت الحطيئة الذي عناه هو :

قرَوا جارك العيمان لما تركْتَهُ وقَلَّص عَنْ بَرْدِ الشرابِ مَشافِرُه
سناما ، ومحضا ، أنْبت اللحم ، واكْتَسَتْ عظامُ امرئٍ ما كان يَشْبَعُ طائرُه

والعيمان الشديد الشهوة إلى شرب اللبن ، والمحض اللبن الخالص الذي لم يخالطه ماء ، وأصل استحسان أبي الفتح لقول أبي الطيب « وفيها قيت يوم للقراد» هو الإغراق في المبالغة لأنه ذكر أن ناقته لم تصل به إلى الممدوح إلا وقد بلغ الهزال بها مبلغًا حتى إن الباقي منها لا يُطعم القراد يومًا ،

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

والحطيئة يقول إنه تُرِك وأهمل حتى أصابه الهزال ، وصار الذي بَقِي منه لا يُشبع طائره ، لأن الطائر لا يجد فيه ما يأكله ، وهو أقل في الإغراق من بيت أبي الطيب لأن الذي لا يشبع الطائر قد يَقُوت القراد ، وعبد القاهر يرفض أن تكون المبالغة أساسًا للمفاضلة ، وإنما المفاضلة في صنعة الشعر ، والصَّنْعَةُ التي لا يبلغ المتأمل لها غاية في بيت الحطيئة في قوله « سناما وَمَحْضًا أَنْبت اللحمَ واكْتَسَتْ عظامُ امرئٍ » ، وقد بلغ الحطيئة الغاية في قوله أنبت اللحم ، واكتست عظام امرئ ، وهذه هي الصَّنْعة التي لا تجد لها ما يقابلها في بيت أبي الطيب ، ولم يلتفت إليها أبو الفتح ، لأن هذه ليست صَنْعَة أبي الفتح وإنما هي صَنْعة عبد القاهر التي بلغ فيها الغاية ، وبيت أبي الطيب الثاني « وصدرك في الدنيا » ليس فيه صَنْعة ، وإنما فيه مبالغة ، وإغراق في وصف سَعَة صدره ، وبيت البحتري فيه قوله « لو تطرق » لأن هذا من الكلام النبيل ، وهو أقل في السَّعة من صدر صاحب المتنبي .

ويذكر عبد القاهر أنه من السخف أن تسلك في الموازنة بين الشعرين هذا المسلك الذي سلكه أبو الفتح ، ورأي عبد القاهر في هذا يلتقي مع رأي امرئ القيس الذي رد حكومة أم جندب لما فضَّلت علقمة عليه لأنه أدرك الطريدة على فرسه وهو آخذ بزمام فرسه ، وأدرك امرؤ القيس وهو يجهد فرسه بسوطه ، وامرؤ القيس رد هذا المسلك ولم يَتَّهِمْ أم جندب بالجهل بمعرفة الشعر ، وإنما اتهمها بالجور ، وقال لها أنت عاشقة له ، لأن زيادة سرعة الفرس ليست هي التي يفاضل بها الشعر ، كما قال امرؤ القيس .

وليس هذا قدحًا في أبي الفتح ، لأنه كان بارعًا كل البراعة فيما نصب نفسه له ، وحسبنا هذا في صحبته .

* * *